كشف الغرير عن لسان المحدثين في ألفاظ التجريح (دراسة وصفية تحليلية لأبعاده وآثاره)

"Unveiling the Veil: An Analytical Descriptive Study of Ambiguous Disparagement Terms in the Discourse of Hadith Critics"

إعداد

د/ أسماء حمدي علي الصفتي

مدرس الحديث وعلومه

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر بدمنهور

" كشف الغرير عن لسان المحدثين في ألفاظ التجريح (دراسة وصفية تحليلية لأبعاده وآثاره)".

أسماء حمدي على الصفتي

مـدرس الحـديث وعلومـه بكليـة الدراسـات الإسـلامية والعربيـة للبنـات بدمنهور ، جامعة الأزهر.

البريد الإلكتروني: asmaelsafty@alazhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الإبهام في ألفاظ التجريح التي استخدمها أئمة الحديث في نقد الرواة، وهي ظاهرة لها أثر بالغ في توجيه الحكم على الحديث سندًا ومتنًا. وتكمن أهمية البحث في كونه يعالج مصطلحات نقدية لم تُدرَس باستقلال كافٍ، رغم تكررها في كتب الجرح والتعديل

وقد ركّز البحث على تحليل الألفاظ الجارحة المبهمة، وتصنيف أنواع الإبهام التي قد تكتنفها، سواء أكان الإبهام ناشئًا عن اللفظ ذاته، أو عن السياق الذي ورد فيه، أو عن نسبية المقارنة بين الرواة. كما حاول الكشف عن الأسباب المتنوعة التي أدت إلى هذا الإبهام، وتتبّع أبعاده العلمية والمنهجية والاجتماعية.

وجاءت هذه الدراسة في إطار وصفي تحليلي قائم على تتبع استعمالات المحدثين، دون تدخل في ألفاظهم أو تأويلها، مع توثيق دقيق من المصادر الأصلية، للوصول إلى تصور علمي رصين يسهم في ضبط هذا الباب الدقيق من أبواب علوم الحديث.

الكلمات المفتاحية :الجرح المبهم، ألفاظ التجريح، علم الجرح والتعديل، نقد الحديث، منهج المحدثين .

Research Summary

"Unveiling the Veil: An Analytical Descriptive Study of Ambiguous Disparagement Terms in the Discourse of Hadith Critics"

Asmaa Hamdi Ali El-Safaty
Lecturer of Hadith and Its Sciences, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Damanhour, Al-Azhar University.
Email: asmaelsafty@alazhar.edu.eg

Abstract:
This study explores the phenomenon of ambiguity in the terminology of disparagement used by hadith scholars when critiquing narrators. Such ambiguity has a significant impact on the acceptance or rejection of hadiths and their transmitters. Despite its frequent occurrence in classical hadith literature, this topic has not received sufficient independent scholarly attention.
The research analyzes the ambiguous disparaging terms, classifies the types of ambiguity—whether stemming from the wording itself, the context in which it appears, or relative comparisons among narrators—and investigates the underlying causes behind such ambiguity, whether scientific, methodological, or sociopolitical.
Using a descriptive and analytical approach, the study traces the usage of these terms by early critics without modifying or interpreting their expressions. The work relies on precise documentation from primary sources to present a rigorous scholarly perspective that contributes to a deeper understanding of this nuanced area in hadith sciences.

Keywords: Ambiguous Disparagement, Disparagement Terminology, Jarh and Ta'dil, Hadith Criticism, Methodology of Hadith Scholars

المقدمة

الحمد لله الذي رفع قدر العلماء، وخلّد آثارهم في دنيا الأنام، وجعل في صيانة السنّة النبوية وحراستها مراتبَ عليا من الفضل والمقام، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، محمدٍ بن عبد الله، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم الحديث من أشرف العلوم الشرعية وأعلاها رتبة؛ إذ به يُعرف الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، وقد قيّض الله تعالى له رجالًا نذروا أنفسهم لخدمة السنة، فبحثوا عن أحوال ناقليها، وفتشوا في سيرهم، وتقصّوا أخبارهم، فأنشأوا علم الجرح والتعديل، الذي عُدَّ ميزانًا دقيقًا للتمييز بين الثقات والمتروكين، فكان بحقٍّ حِصنًا منيعًا لحفظ الحديث النبوي من الكذب والدسّ والتحريف.

وإذا كان الجرح بابًا دقيقًا في هذا العلم، فقد تفرعت عنه قضايا وإشكالات دقيقة لا تقل أهميةً عن أصل العلم، ومن أبرزها قضية الإبهام في ألفاظ الجرح، التي كانت محلَّ تداول واسع بين أئمة هذا الفن، حيث تنوعت ألفاظهم، واختلفت طرق تعبيرهم، وتباينت مقاصدهم، فتطلب الأمر دراسةً تحليليةً تكشف النقاب عن أبعاد هذه الألفاظ، وتبين آثارها في الحكم على الرواة والأحاديث.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ "**كشف الغرير عن لسان المحدثين في ألفاظ التجريح (دراسة وصفية تحليلية لأبعاده وآثاره)**"، محاولةً استقراء الألفاظ الجارحة المبهمة، وتتبع استعمالاتها، وتحليل سياقاتها، وإبراز الأسباب التي أدت إلى وقوع الإبهام في الجرح، سواء كانت أسبابًا علميةً، أو اجتماعيةً، أو سياسيةً، أو منهجيةً، مع الوقوف على

خصائص كل نوع من أنواع الإبهام، مما يسهم في تحقيق فهم أدقّ لأقوال النقاد، ويعين على ضبط الأحكام التي ترتبت عليها.

وقد اشتمل البحث على تمهيد فيه التعريف بمفردات عنوان البحث ، وبيان معنى الجرح لغة واصطلاحًا، ثم مبحث أول في أنواع الجرح، وقم تم تقسيمه الى مطلبين ، المطلب الأول تناولت فيه:

١. الجرح المبهم

٢. الجرح المفسر

٣. الجرح المجمل

المطلب الثاني: تفصيل القول في أنواع الإبهام في الجرح، وهي:

١. الإبهام اللفظي :مع بيان دلالته وخصائصه.

٢. الإبهام السياقي :مع إبراز خصائصه.

٣. الإبهام النسبي :وخصائصه أيضًا.

ثم جاء المبحث الثاني بعنوان :أسباب الإبهام في الجرح، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب رئيسة:

١. الأسباب العلمية.

٢. الأسباب الاجتماعية والسياسية.

٣. الأسباب المنهجية.

وقد نهجت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى أقوال النقاد الأئمة من كتب الجرح والتعديل، دون تصرف، والحرص على توثيق كل لفظ من مصدره، تمهيدًا للوصول إلى تصور علمي دقيق يعين الباحثين في هذا الفن الجليل على فهم ألفاظ الجرح كما أرادها أهلها، والله المستعان، وعليه التكلان.

إشكالية البحث:

يمثّل علم الجرح والتعديل ركيزة أساسية في نقد الرواة وتمييز الصحيح من الضعيف في الحديث النبوي، غير أن المتتبع لألفاظ الجرح عند النقاد يلحظ وجود طائفة من العبارات التي تتسم بالإبهام والغموض، مما يُحدث إشكالًا في فهم مقاصد النقاد، ويؤدي أحيانًا إلى اختلاف الأحكام الحديثية الصادرة عنهم أو عن الدارسين لهم.

وتتجلى الإشكالية في التساؤل الآتي:

إلى أيّ مدى أثّر الإبهام في ألفاظ التجريح على الحكم على الرواة؟ وما هي أنواعه وأسبابه وآثاره في البناء النقدي عند أئمة الحديث؟ وكيف يمكن تصنيف هذه الألفاظ بشكل علمي يساعد على ضبط التعامل معها في النقد الحديثي؟

أسئلة البحث:

١. ما مفهوم الجرح عند المحدثين، وما أنواعه، وما خصائص كل نوع؟
٢. ما المقصود بـ "الإبهام" في ألفاظ الجرح، وما أشكاله عند النقاد؟
٣. ما أبرز الخصائص التي تميز الإبهام اللفظي والسياقي والنسبي في الجرح؟
٤. ما الأسباب التي دفعت النقاد إلى استعمال ألفاظ مبهمة في تجريح الرواة؟
٥. ما أثر الإبهام في الجرح على نتائج الحكم على الراوي والمرويّ؟
٦. ما الضوابط العلمية التي يمكن وضعها للتعامل مع هذه الألفاظ في البحث الحديثي؟

أسباب اختيار الموضوع:

١. **الحاجة العلمية** إلى معالجة موضوع لم يُفرد بدراسة مستقلة ووافية رغم وروده في أغلب كتب الجرح والتعديل.

٢. **أهمية الألفاظ المبهمة** في توجيه الأحكام النقدية، وخطورتها في حال إساءة الفهم أو التقدير.
٣. الرغبة في **تحقيق ضبط منهجي** في دراسة مصطلحات النقاد، مما يسهم في تكوين وعي نقدي لدى الباحثين في الحديث الشريف.
٤. ما لوحظ من **تباين الأحكام المعاصرة** في التعامل مع هذه الألفاظ، مما استدعى تأصيلًا علميًّا واضحًا يرد المسألة إلى أصولها عند المتقدمين.

أهداف البحث:

١. بيان معنى الجرح وأقسامه، مع تصنيف دقيق للألفاظ الجارحة بحسب وضوحها وغموضها.
٢. تحليل ظاهرة الإبهام في ألفاظ الجرح، من حيث أنواعها وخصائصها وأثرها في نقد الرواة.
٣. دراسة الأسباب الكامنة خلف استخدام المحدثين لألفاظ مبهمة، سواء كانت علمية أو اجتماعية أو منهجية.
٤. وضع تصور منهجي يعين الباحث في التعامل مع ألفاظ الجرح المبهمة، ويمكّنه من فهم السياقات النقدية بدقة.
٥. الإسهام في إغناء المكتبة الحديثية بدراسة متخصصة تُضاف إلى الجهود المعاصرة في فهم نقد المتقدمين.

الدراسات السابقة:

لم أقف – حسب اطلاعي – على دراسة مستقلة تناولت **الإبهام في ألفاظ الجرح** بوصفه موضوعًا مركزيًا، وإنما وردت إشارات إليه في سياق دراسات أخرى، منها:

١. **د. نور الدين عتر**، منهج النقد في علوم الحديث، الناشر: دار الفكر، دمشق – سوريا ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م ، عدد

الأجزاء: ١ حيث أشار إلى أهمية التفريق بين الجرح المبهم والمفسر ضمن أحكام النقد، دون تفصيل لأنواع الإبهام.

٢. **د. دخيل بن صالح اللحيدان**، الأستاذ المشارك فى كلية أصول الدين جامعة الإمام ، بعنوان : قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد عند المحدثين، وقد نشر في مجلة الجامعة الإسلامية، وقد ألمح إلى بعض الإشكالات المتعلقة بالإجمال أو الغموض في ألفاظ الجرح.

٣. **د. إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اللاحم** ،الكتاب: الجرح والتعديل – سلسلة نقد المرويات الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م وتعرض لبعض الألفاظ المجملة وتأثيرها في قبول الروايات، ولكن من زاوية اختلاف النقاد وضوابط النظر في أحكامهم على الرواة، لا من زاوية تحليل الألفاظ ،وقد تضمن إشارات إلى أثر السياق في فهم ألفاظ النقاد، لكنه لم يصنف الإبهام أو يتوسع فيه بالدراسة.

ولذلك، فإن هذا البحث يأتي ليسد ثغرة علمية قائمة، ويقدّم تصورًا شموليًا لموضوع لا يزال بحاجة إلى ضبط وتحقيق.

المنهج العلمي المستخدم في البحث:

اعتمدت في هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك من خلال تتبّع ألفاظ الجرح الواردة في كتب الجرح والتعديل، ووصفها وتصنيفها بحسب وضوحها أو إبهامها، ثم تحليل دلالاتها وسياقاتها في ضوء منهج النقاد المتقدمين.

وقد اقتضى ذلك أيضًا استخدام **المنهج الاستقرائي**، وذلك بجمع المادة الحديثية والنقدية المتعلقة بألفاظ التجريح المبهمة من مصادرها الأصلية، ثم **تحليلها تحليلاً نقديًّا** يُبرز أبعادها وأسبابها وآثارها.

كما استخدم البحث **المنهج التاريخي** عند الحاجة، خاصة في رصد التطور في استعمال الألفاظ الجارحة المبهمة عبر العصور، وتتبع المواقف المختلفة للنقاد حول بعض الرواة الذين وُصفوا بعبارات محتملة أو غير صريحة.

واعتمدت أيضًا على **المنهج الاستنباطي** في صياغة التصورات والضوابط العلمية التي يمكن الإفادة منها في التعامل مع هذه الألفاظ، بناءًا على النتائج المستخلصة من الدراسة التحليلية للنصوص.

تمهيد

المطلب الأول : التعريف بمفردات عنوان البحث:

"**كشف الغرير**"

كلمة "الغَرير" مأخوذة من الغَرّ ،والغرة: الغفلة. والغار: الغافل. تقول منه: اغترارت يا رجل. واغتره، أي أتاه على غرة منه. واغتر بالشئ: خدع به. وهو الغطاء أو ما يُخفى خلفه الشيء، ويُقال "غَرَّه الأمرُ" أي خَدَعَه وأخفى عليه حقيقته[1]، وهويشير فى اللغة إلى الخداع أو الغموض الذي قد يُقصد به التعمية أو الحجب عن الحقيقة.

والمقصود بـ "كشف الغرير" هنا هو بمعني إزالة هذا الغموض والالتباس أو التعتيم، وإظهار الحقيقة الخفية أو التوضيح لما خفي وندر **من الألفاظ التي استخدمها المحدثون في التجريح**، والتي قد توهم شيئًا وتخفي غيره.

والمعنى الاستعاري للعبارة يتناسب مع غرض البحث في كشف ما خفي في دلالات هذه الألفاظ.

"**لسان المحدثين**"

"**اللسان** "هنا يُقصد به الأسلوب اللغوي أو الألفاظ التي استخدمها المحدثون في نقل أحكامهم على الرواة، وخاصة في مسألة الجرح.

كما أن "**المحدثين** "[2]يشير إلى العلماء المتخصصين في الحديث الذين قاموا بتقييم الرواة وأخبارهم عبر تقييم دقيق، باستخدام ألفاظ دقيقة

١«الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٢/ ٧٦٨) المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٢ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر(٢٨٢/١)، المؤلف: الحافظ جلال الدين =

تتراوح بين الجرح والتعديل، في هذا السياق، سيكون التركيز على الألفاظ التي استخدموها في التجريح.

أي مصطلحاتهم وتعبيراتهم النقدية التي استخدموها في علم الجرح والتعديل، وهي تمثل اللغة العلمية التي يتخاطب بها النقاد فيما بينهم، واللسان هنا مجاز عن "الخطاب النقدي" و"المنهج الاصطلاحي."

"**ألفاظ التجريح**"

"**التجريح** "هو الطعن في صدق الراوي أو عدالته، وهو وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به ،وهو من أبرز أدوات النقد في علم الحديث[١].

يتم ذلك باستخدام ألفاظ خاصة هذه الألفاظ تُعد من الجوانب الدقيقة في علم الجرح والتعديل، وهي العبارات التي استخدمها أئمة الحديث في الطعن في الراوي وبيان سبب عدم قبول حديثه، وقد تكون هذه الألفاظ صريحة واضحة، أو مبهمة تحتمل وجوهًا عدة، وهو محل البحث.

=

أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ – ٩١١ هـ) ، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية.

١انظر : «جامع الأصول» (١/ ١٢٦) المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ،الناشر: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.

"**دراسة وصفية تحليلية**".

"**دراسة وصفية** "تشير إلى **التحليل الذي يعتمد على الوصف التفصيلي** للظاهرة المدروسة، أي في هذه الحالة :**الوصف الكامل لألفاظ التجريح** وكيفية استخدامها عند المحدثين.

أما "**دراسة تحليلية** "فتعني **فحص الظاهرة المدروسة** وتفسير معناها بشكل أعمق، مع البحث في الأسباب والتأثيرات، وبحث أبعاد الظاهرة من حيث دلالاتها وأسباب استخدامها.

"**أبعاده وآثاره**"

"**الأبعاد** "تشير إلى الجوانب المختلفة التي يشملها التجريح المبهم، سواء كانت لغوية أو سياقية أو منهجية.

"**الآثار** "تعني **التأثيرات المترتبة على استخدام ألفاظ التجريح**، سواء على قبول الحديث أو على تقييم الراوي، كما تشمل الآثار **العملية** التي قد تنشأ عن استخدام هذا النوع من التجريح في الحكم على الروايات

المطلب الثاني: معنى الجرح لغة واصطلاحًا.

الجرح في اللغة يشير إلى معنيين:

١. الكسب والاكتساب: ويُستخدم بمعنى تحصيل الشيء أو اكتسابه، كما في قوله تعالى" :اجترحوا السيئات "أي اكتسبوها. ومن هذا المعنى اشتُقَّت كلمة "الجوارح" نسبةً إلى الأعضاء التي يتكسب بها الإنسان.

٢. إحداث أثر في الجلد :وهو الشق أو التأثير بالسلاح أو غيره، ويُطلق على الأثر الناتج عن ذلك اسم "الجُرح"، وجمعه "الجُروح."

وقد استعير هذا المعنى في الأمور المعنوية، بمعنى التأثير السلبي في الشخص من خلال الكلام أو الوصف، بحيث يقدح في أخلاقه أو دينه أو سمعته أو مكانته، سواء كان ذلك بسببٍ أو عيبٍ أو نقدٍ يؤثر على اعتباره بين الناس.

ويفرق بين الجَرح (بالفتح) كمصدر يدل على الفعل نفسه، والجُرح (بالضم) الذي يدل على الأثر الناتج عنه، سواء كان حسيًّا أو معنويًّا.[١]

الجرح اصطلاحًا :هو الطعن في الراوي بوصف يقتضي ردَّ روايته أو تضعيفها، إما بسلب عدالته كالوصف بالكفر أو بسلب ضبطه بالكلية كإصابته بالخرف ، أو بإحداث خلل فيهما يؤثر على قبول حديثه، كالوصف بضعف العدالة مثل الفسق أو بضعف الضبط بكثرة الأوهام.

مثل/ إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي

قال سفيان الثوري ، والإمام أحمد :" لا بأس به " ، وقال العجلي :"جائز الحديث ".

وجرحه آخرون فقال يحيى القطان :" لم يكن بقوي " ، وقال يحيى بن معين :" ضعيف " ، وقال البخاري :" منكر الحديث " ، وقال النسائي :" ليس بالقوي في الحديث " وقال :" ليس به بأس " ، وقال أبو حاتم :" ليس بقوي محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج بحديثه " ، قال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت".، وقال ابن حبان :" كثير الخطأ تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات "، وقال ابن عدي :" حديثه يكتب في الضعفاء " ، وقال ابن حجر:" صدوق ، لين الحفظ " ، وقال يعقوب بن سفيان: "له شرف ونبالة، حديثه لين".

وقال الحاكم: "سألت الدارقطني عنه، فقال: ضعفوه، تكلم فيه يحيى القطان وغيره. قلت: بحجة؟ قال: بلى، حدث بأحاديث لا يتابع عليها، قد

---

١ ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٣٥٨)، مختار الصحاح (ص: ٥٦)، القاموس المحيط (ص: ٢١٥)، تاج العروس (٦/ ٣٣٦).

غمزه شعبة أيضًا". وعنه: "يعتبر به"، وقال ابن عدي: "حديثه يكتب في الضعفاء".

خلاصة حاله: كما قال ابن حجر: "صدوق لين الحفظ"؛ فقد ظهر مما سبق أن أكثر الأئمة على تليينه من جهة حفظه، وبعض الذين عدلوه جاء عنهم كذلك توهينه، فيؤخذ من قولهم ما وافق الجماعة. والله أعلم.

وأما إخراج مسلم له فقال الذهبي: "خرج له مسلم أحاديث شواهد".[1]

خاتمة التمهيد:

من خلال هذه المفردات والتعريفات، يمكننا استشراف المعنى العميق الذي يحمله عنوان البحث، والذي يسعى للكشف عن غموض بعض ألفاظ التجريح في التراث الحديثي، وتحليل الأسباب التي أدت إلى استخدامها، مع الوقوف على آثار هذه الألفاظ في التعامل مع الرواة والأحاديث. سيتناول البحث دراسة هذه الظاهرة بشكل دقيق، لتقديم رؤية واضحة حول كيفية استخدام المحدثين لهذه الألفاظ وما يرتبط بها من أبعاد وآثار.

١ ينظر: طبقات ابن سعد (٢٤٩٥)، العلل للإمام أحمد (٢٥١١، ٣٥٨١، ٤٠١٣)، من كلامه في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي (٧٩، ٩٠)، الضعفاء للعقيلي (٦٦)، الجرح والتعديل (١٣٢/٢) ت ٤٢١ ، المجروحين (١٠٢/١)، الكامل لابن عدي٢١٣/١ (٥٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٧٧٢)، الضعفاء لابن شاهين (١٣)، ، تهذيب الكمال ٢١١/٢ ت ٢٥٠ ، ميزان الاعتدال (٢٢٤)، من تكلم فيه وهو موثق (٩)، ديوان الضعفاء (٢٥٦)، المغني (١٨٩)، تهذيب التهذيب (١٤٦/١)، تقريب التهذيب ص ١١٦ ت ٢٥٦.

المبـحث الأول

المطلب الأول: أنواع الجــرح

الجـرح المـبهم وهـو: الطعـن فـي الـراوي دون تحديـد واضـح لسـببه أو لقائله، فقد يكون الإبهام في اسم الناقد[١] الذي أطلق الحكم، أو في تفسير العلـة التـي اسـتند إليهـا، أو فـي الـدليل الـذي بُنِـي عليـه الجـرح، وغالبًـا مـا يُستخدم هذا المصـطلح للإشـارة إلـى الطعـن الـذي يُنقـل عـن مجهـول دون توضيح هوية الناقد.

مثل قولهم: قالوا عنه كذا...، يُقال فيه كذا...، رُوي عن بعضـهم أنـه قال: فلان كذا...، ذُكر أنه يُضعَّف...، رُوي عن أهل بلده...

مثل هذه العبارات تدل علـى إبهـام فـي الناقد، فلا يُعرف هل هو من النقاد المعتبرين أو من غيرهم. **ومثل عبارات** : كانوا لا يرضونه، تكلموا فيه، لم يُروَ عنه إلا كذا، ما أعلم أحدًا روى عنه، ليس له كبير رواية..، ومثل هذه العبارات فيها إبهام في الدليل أو وجه الجرح.

الجرح المفسَّر :هو الطعن في الراوي الذي يكون واضحًا من حيث قائله وسببه ودليله، مما يجعله أكثر دقة ووضوحًا في تقييم حال الراوي.

١ الناقد هو المشتغل بنقد أحوال الرواة، فيقوم بتمييز عدالتهم وضبطهم من خلال التجريح والتعديل، بهدف الحكم على مدى قبول رواياتهم.

مثال على ذلك: شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي [1].

* علق له البخاري في موضع واحد . وخرج له مسلم (٦) أو (٧) أحاديث ، وتوبع عليها ، لكن هناك ألفاظ لم يتابع عليها عند مسلم . ومات سنة (١٧٧) أو (١٧٨) .

* وهو مكثر ، ومن كبار العلماء ، وتولى القضاء . وأثنى عليه العلماء في علمه وفضله ، واختلفوا في ضبطه وحفظه :

فهناك من وثقه ، وهناك من ضعفه ، وهناك من فصل في حديثه ، وهو الصحيح ؛ فإنه إذا أمكن الجمع بين أقوال الحفاظ فينبغي المصير إليه.

١انتظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٧٨، ٣٧٩)، تاريخ الدارمي (٥٩، ٦٠)، سؤالات ابن الجنيد (٢٨٩، ٢٩٥، ٣١١، ٣٧٩، ٣٨٨)، التاريخ لابن معين (٤/ ٦٩)، العلل لأحمد (١/ ٢٥١، ٣٤٩، ٢/ ٤٥٧، ٥٤٧، ٣/ ٥٠٠)، التاريخ الكبير (٤/ ٢٣٧)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٥ – ٣٦٧)، تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٣)، سنن الترمذي (١/ ٦٦)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٤٤)، الثقات للعجلي (١/ ٤٥٣)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٩٣ – ١٩٥)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢ – ٤٧٥)، الميزان (١/ ٢٧٠ – ٢٧٤)، التذكرة (١/ ٢٣٢)، المغني (١/ ٢٩٧)، من تكلم فيه (٩٩، ١٠٠)، الكامل لابن عدي (١٠/٥) .

ذلك أن حديث شريك على ثلاثة أقسام [١]:

القسم الأول : ما حدث به من كتابه ،قد أثنى يعقوب بن شيبة وابن عمار على كتابه . لكن قال يحيى بن سعيد القطان : " رأيت في أصوله تخليطا " .

والأقرب :ما قاله يعقوب وابن عمار . وأما يحيى بن سعيد القطان فإنه متشدد.

وروى عن شريك من كتابه : يزيد بن هارون والعوام بن حوشب وعيسى بن يونس [٢] .

وهذا القسم : الأصل فيه القبول .

---

١ وثقه مطلقا : ابن معين وابن حبان .وضعفه مطلقا : يحيى بن سعيد القطان، وقال أبو داود : ثقة يخطيء في حديث الأعمش ،وقال بعضهم : ما رواه من كتابه فهو مقبول ، وما رواه من حفظه ، فهو سيىء الحفظ .

واختلف فيه: فوثقه إبراهيم الحربي، والعجلي، وأثنى عليه ابن المبارك وقال: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال ابن معين: ليس يقاس بسفيان أحد، ولكن شريكاً أروى منه في بعض المشايخ.

قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث وكان يغلط كثيراً، وقال أبو حاتم: صدوق وكان له أغاليط. وقال أبو زرعة: كان كثير الحديث صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً، قيل له: حدث بواسط ببواطيل، قال: لا تقل بواطيل. وقال أبو داود: يخطئ على الأعمش.

وفي المغني: صدوق، وفي التذكرة: كان حسن الحديث إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد، حديثه من أقسام الحسن.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، كان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة. مات سنة ١٧٧ هـ أو ١٧٨ هـ.

٢ راجع : سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٤٣٩) .

وإسحاق الأزرق روى عنه من كتابه ،ومن حفظه ،ولهذا عنده أشياء تستنكر .

القسم الثاني : ما حدث به من حفظه قبل أن يتولى القضاء .

قد ساء حفظه عندما تولى القضاء وكثر خطؤه ؛ لأنه انشغل بالقضاء ، فصار لا يرجع إلى كتبه .

وهذا القسم لا يحكم عليه بحكم عام ؛ لأن له أحاديث مستقيمة وأخرى غير مستقيمة فكل حديث يعامل وحده، فإذا وجد ما يشهد له ولم يخالف قُبِلَ، وإن خولف رُدَّ .

القسم الثالث : ما حدث به بعد القضاء . وهذا القسم الأصل فيه عدم القبول ، ويكتب في الشواهد والمتابعات . وقد أطال ابن عدي والخطيب البغدادي في ترجمته .

ومثل : حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن الخزاز ، الكوفي .

قال بن أبي حاتم:" سمعت منه ببغداد وتكلم الناس فيه فتركت التحديث عنه " ، وقال ابن عدي :" كان يسرق الحديث ، ويرفع أحاديث موقوفة ، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم ".، وقال :"وهو ضعيف جدًّا في كل ما يرويه " .[1] فتبين مع الجرح سببه فكان واضحًا في التضعيف.

الجرح المجمل :**هو** الطعن الذي يفتقر إلى بيان كافٍ لدرجته أو سببه أو دليله، مما يجعله غير محدد التأثير؛ فقد يكون قادحًا أو غير قادح، معتبرًا أو غير معتبر. ويأتي الجرح المجمل أحيانًا بمعنى متوسط بين الجرح

١ ينظر : الجرح والتعديل ١٤٠/٧ ت ٧٨٤ ،المعجم المشتمل لابن عساكر ص ٢١٨ ت ٧٣٦ تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٣ ت ٤٨٥٢ .

المبهم والجرح المفسر، أو بمعنى أعم يشمل الجرح المبهم كأحد أنواعه، وأحيانًا يكون مرادفًا له تمامًا.

مثل:إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُدي[١] ، أبو محمد القرشي

روى عن : أنس بن مالك – رضي الله عنه – ، وعدي بن ثابت ، ومرة الهمداني .

روى عنه : شعبة بن الحجاج ، وإسرائيل بن يونس ، وأبو عوانة .

مختلف فيه ؛ فالمعدلون :

قال يحيى القطان :" لا بأس به "، وقال الإمام أحمد :" ثقة " ، وقال النسائي :" ليس به بأس "، وقال مرة أخرى :" صالح " ، وقال العجلي :" ثقة عالم بالتفسير " ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن عدي :" والسدي له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ له ، وهو عندي مستقيم الحديث ، صدوق لا بأس به " ، وقال الذهبي :" حسن الحديث ، وذكره في كتاب من تكلم فيه وهو موثق " ، وقال ابن حجر :" صدوق يهم ، ورمي بالتشيع ".

وأما المجرحون : قال يحيى بن معين :" في حديثه ضعف ، وسئل عن السدي وإبراهيم بن مهاجر ؟ فقال : متقاربان في الضعف " ، وقال عبد الرحمن بن مهدي :" ضعيف " ، وقال أبو زرعة :" لين "، وقال أبو حاتم :" يكتب حديثه ولا يحتج به ".

فمن تكلم فيه لم يجرحه بما يوجب رد حديث ، ولم أجد شيئاً من ذلك إلا ما ذكر من بدعة التشيع التي رمي بها ففي ترجمته قول حسين بن واقد

---

١ السدي : بضم السين المهملة ، وتشديد الدال المهملة ، هذه النسبة إلى سدة الجامع ، الأنساب ٢٣٨/٣.

المروزي : سمعت من السدي فما قمت من عنده حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر ، فلم أعد إليه .

أما مروياته فلم يجرح بشيء فيها ،فلا يعتبر الجرح فيه، فهو صدوق، مات سنة تسع وعشرين ومائة [1].

المطلب الثاني: أنواع الإبهام في الجرح (الجرح المبهم)

الإبهام اللفظي: وهو استخدام عبارات عامة وغير محددة من قبل النقاد في تضعيف الرواة، دون أن يوضحوا السبب الدقيق أو التفاصيل الكامنة وراء هذا التضعيف،هذه العبارات تكون مجردةً عن السياق التفصيلي، مما يجعل من الصعب فهم المعنى المحدد أو السبب الحقيقي للتضعيف.

دلالة الإبهام اللفظي:

فالإبهام اللفظي يعكس طبيعة النقد في علم الجرح والتعديل، فهو جزء من المنهج الذي اتبعه المحدثون في تقييم الرواة،حيث قد يستخدم النقاد عبارات مختصرة أو عامة لتقييم الرواة، ربما بسبب شهرة الراوي أو شيوع ضعفه بين النقاد، مما جعلهم يستغنون عن التفاصيل في بعض الأحيان.

ومع ذلك، فإن هذا النوع من الجرح يحتاج إلى استقراء[2] وتفسير لفهم معناه الحقيقي، مما يجعل دراسة أقوال النقاد الآخرين والسياقات ذات الصلة

---

١ الجرح والتعديل ٢/ ١٨٤ ت ٦٢٥ ، الكامل ٢/٢٧٨ ، تهذيب الكمال ٣/ ١٣٢ ت ٤٦٢ ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٦ ت ٩٠٧ ، تقريب التهذيب ص ١٤١ ت ٤٦٧ .

٢ لسان المحدثين (١/ ٦٣): الاستقراء هو التتبع والدراسة ، وهو نوعان استقراء تام واستقراء ناقص ، والاستقراء التام بعضه أتم من بعض وأوفى ، والناقص قد يكتفى به ويبنى عليه عند الاضطرار إليه ، أي عند عدم تيسر إتمام الاستقراء . وإذا أطلق الاستقراء فالمراد هو التام أو الكافي منه .

=

أمـرًا ضـروريًّا _يعنـي النظـر فـي زمـن الناقـد، ومـدى تشـدده أو تسـاهله، وظروف الراوي نفسه، وهل كان ضعفه في كل رواياته أم في بعض الشيوخ فقط؟_، لأن هذا التفسير يساعد في فهم المعنى الحقيقي للعبارة المبهمة وتقييم الراوي بشكل موضوعي.

خصائص الإبهام اللفظي:

١. العبارات العامة والمختصرة:

يتسم الجرح المبهم باستخدام كلمات قليلة لكنها تحمل دلالة نقدية، دون تفصيل نوع الخلل في الراوي حيث تكون الألفاظ المستخدمة في الجرح المبهم اللفظي عامة وغير مفسرة، فلا يُعرف من خلالها سبب تضعيف الراوي.

قال الإمام الذهبي:" ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"، ثم ذكر أمثلة لذلك منها قوله:" أما قولُ البخاري: "سكتوا عنه"، فظاهِرُها أنهم ما تعرَّضوا له بجَرْحٍ ولا تعديلٍ. وعَلِمْنا مقصدَه بها بالاستقراء، أنها بمعنى: "تركوه"...الخ [١]

=

فالاستقراء التام المراد لمعرفة معاني المصطلحات الحديثية لأحد علماء الحديث إنما هو تتبع كل أقواله ودراستها ودراسة كل ما يتعلق بها مما له شأن بتعيين معانيها ، وموازنة بعضها ببعض ، وملاحظة كل القرائن والاحتمالات ، لأجل الوصول إلى المقصود ، وهو تعيين معاني تلك المصطلحات .

١ الموقظة ص ٦٣ –٦٤. ط: مكتبة المطبوعات بحلب.

وتفسير عبارات الأئمة العامة والمختصرة يكون بأربع طرق :

الأولى : أن ينص الإمام نفسه على معناها عنده .

كما نص ابن معين لما سئل عن معنى " لا بأس به " فقال : ثقة . وقال دحيم عن رجل " لا بأس به " فقيل : ألا توثقه؟ فقال : قد وثقته .[1]

وهذه أعلى مراتب التفسير .

الثانية : أن ينص أحد الأئمة على معناها عند الإمام ،وأشهر من عرف بتفسير عبارات الأئمة : أبو الحسن بن القطان الفاسي وكذلك الذهبي وابن حجر .

الثالثة : أن يقارن كلام الإمام بكلام غيره .

الرابعة : أن تدرس العبارة حتى يتبين لنا المقصود منها .

فقول البخاري :"فيه نظر" فسرها بعض الأئمة بأن المراد : أن الراوي ضعيف جدا . لكن عند الاستقراء لكتب البخاري ، نجد أنه أطلقها مئة مرة ، وتبين أن المراد : أنه يروي منكرات ، قد يكون صدوقا وعنده بعض الأحاديث المنكرة ، وقد يكون مجهولا وله حديث منكر، وقد يكون ضعيف جدًّا ، وتفسير العبارات فيه صعوبة في كل راوٍ.[2]

١ «تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز» (٢/ ١٧٧)، الناشر / مجمع اللغة العربية – دمشق.

٢ ينظر: مقدمة «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ١٤ ت الدباسي والنحال).

مثال على ذلك: بشر بن السري البصري ثم المكي [١] .

من التاسعة ، مات (١٩٦) . وهو ثقة يكاد يتفق على ذلك . وكأن ابن عدي لينه قليلا ، فقال : " له غرائب من الحديث عن الثوري ومسعر وغيرهما . وهو حسن الحديث ممن يكتب حديثه ، ويقع في أحاديثه من النكرة ؛ لأنه يروي عن شيخ يحتمل ، وأما هو في نفسه فلا بأس به " .

والراجح : أنه ثقة ثبت . وأما كلام ابن عدي : فيلاحظ على منهجه :

١. أنه لا يبالغ في التوثيق كما أنه لا يبالغ في التجريح .

٢- دائما يستخدم عبارة : " أرجو ألا بأس به " وهي عنده : عبارة واسعة يستخدمها في حق الثقة وفي حق الصدوق وفي حق الضعيف، ويعرف مقصوده بهذه العبارة : بمقارنة كلامه بكلام غيره من الحفاظ . ويبدو : أن معناها هنا : ثقة . [٢]

٢. تفاوت معاني الألفاظ بين النقاد

اللفظ نفسه قد يكون له دلالات مختلفة عند المحدثين؛ بأن يكون الراوي مثلًا ضعيفًا عند ناقد معين، لكنه مقبول عند آخر، فيظل الجرح مبهمًا حتى يُعرف سبب هذا الاختلاف فمثلًا، القول "فيه نظر "عند الإمام البخاري قد يكون جرحًا شديدًا، بينما عند غيره قد يدل على ضعف يسير.

قال الإمام الذهبي:" وكذا عادَتُه_أي الإمام البخاري_ إذا قال: "فيه نظر"، بمعنى أنه: "مُتَّهَم"، أو: "ليس بثقة". فهو عنده أسْوَأُ حالاً من: "الضعيف". وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقويّ"، يُريد بها: أنَّ هذا

---

١ طبقات ابن سعد: ٥ / ٥٠٠، تاريخ يحيى برواية الدوري: ٢ / ٥٩، وتاريخ الدارمي، رقم: ١٩٥،«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٤/ ١٢٢)، الكامل لابن عدي (١٧٤/٢) .

٢ شرح الترمذي (ح ٢٢١) . وانظر : علل الدارقطني (٢١٨/٤)(٣٥/١٥) .

الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القويِّ الثَّبْت. والبخاريُّ قد يُطلقُ عَلَى الشيخ: "ليس بالقوي"، ويريد أنه: "ضعيف".انتهى [1]

وأيضًا الألفاظ التي اختلف فيها الإطلاق مع الاشتقاق اللغوي تارة ، ويتفق تارة أخرى مثل لفظ "شيطان".

فهذا اللفظ قد يستخدم أحيانًا على معنى مغايرعن أصل معناه فيستخدم للدلالة على جودة الحفظ .

_**ومن ذلك :قال: ابن مهدي:** «لما قدم الثوري البصرة قال: يا عبدالرحمن جئني بإنسان أذاكره» فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره، فلما خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان جئتني بشيطان» – يعني بهره حفظه –[2].

وكذا فعل شعبة مع أَوْس ابن ضَمْعَج، قال: "والله ما أُراه كان إلا شيطانا –يعني لجودة حديثه–".[3]

ومنه أيضًا قول ابن معين في الأثرم:"كأن أحد أبويه جني»– لشدة حفظه–.[4]

ولكن الأغلب في استعمال"شيطان" في التجريح ومن أمثلة ذلك:

١_ قال عباس بن مُحمد الدُّوري: سمعت يَحيى يقول: أَبو سعد الصَّاغَاني، مُحمد بن مُيَسَّر، وكان مكفوفًا، وكان جَهميًّا، وليس هو بشيءٍ، كان شَيطَانًا من الشَّياطين.[5]

---

١ الموقظة ص : ٦٤.

٢ سير أعلام النبلاء (١٧٧/٩).

٣ "الجامع لأخلاق الراوي"٢: ١٠١.

٤ انظر "تاريخ بغداد" ٥/ ١١٠ – ١١١،"طبقات الحنابلة" ١/ ٧٢ – ٧٣، وشفاء العليل ص ٣٧٢.

٥سؤالات ابن معين– رواية الدوري(٥٤١/٢)، وفي «تاريخ بغداد»(٢٨٢/٣).

٢_قال أبوبكر بن أبي شيبة: "كنا عند ابن عيينة فسأله منصور عن القرآن فزبره وأشار إليه بعكازه، فقيل: يا أبا محمد إنه عابد، فقال: ما أراه إلا شيطاناً ..." .[١]

٣_ وقال ابن عدي: "كان الباغندي شيطاناً في التدليس" . [٢]

لذلك قال الإمام السخاوي: (والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عُرفَ من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك)[٣]

٣. الاعتماد على شهرة الراوي بالضعف أحيانًا.

بعض الرواة كان ضعفهم شائعًا جدًا بين المحدثين، لذلك لم يكن هناك حاجة لتفصيل سبب الجرح، فاكتفوا بألفاظ مبهمة لأن القارئ سيفهمها ضمنًا.

ومن تلك الألفاظ قولهم في الراوي: (فلان لا يكتب عنه إلا زحفاً)

ومعناه: من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس كالذي يمشي زحفًا.

وهذا المصطلح من مفردات أبي حاتم الرازي–فيما وقفت عليه – ولم يشاركه واحد من رجال الجرح والتعديل فيه ، وقد استعملها أبو حاتم– رحمه الله– في خمسة من الرواة اشتهروا بالضعف: [٤]

---

١ سير أعلام النبلاء(٩/٩٤)

٢ انظر: "الكامل" (١\ ٣٥١) (السير) (٩\ ١٧٧).

٣ فتح المغيث: للسخاوي، ١/ ٣٦٢.

٤ انظر: (معجم علوم الحديث النبوي) (ص:١٨٢\ ١٨٣رقم:٥٢٦). ويمكن الاطلاع أيضًا على كتاب "أبو حاتم الرازي ومصطلحاته الخاصة في علم الجرح" لتامر حتامله، الذي يتناول مصطلحات أبي حاتم الرازي الخاصة في علم الجرح والتعديل.

١ – خالد بن إلياس أو: إياس بن صخر بن أبي الجهم لم يوثقه أحد من النقاد[١].

٢ – عبد الحكم بن عبد الله القسملي، لم يوثقه أحد واتهمه البعض بالوضع.[٢]

---

١ خالد بن إلياس. ويقال: إياس. بن صخر بن أبي الجهم. أبو الهيثم العدوي المدني. وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حَاتِم ، عَن أبيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث، قيل : يكتب حديثه؟ قال: زحفا. قال البخاري: ليس بشيء، وقال: منكر الحديث. وقال أبو زُرعة الرازي: ليس بالقوي ، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البزار: ليس بالقوي.

ينظر: الجرح والتعديل: ٣ / الترجمة ١٤٤٠،(التاريخ الكبير) ٣/ ٤٧٢. و (الضعفاء الصغير) ١٠١. (التاريخ الصغير) ٢/ ١٤١ و ١٩٥،(الجامع للترمذي) ٢٨٨، (الضعفاء والمتروكون) ١٧٢،(كشف الأستار) ٦٥٣ .

٢ عبد الحَكَم بن عبد الله القَسْمَلِي البَصْري، المعروف أيضًا بابن زياد القسملي، روى عن أنس بن مالك وأبي الصديق الناجي، وروى عنه إبراهيم بن سليمان الزيات البلخي وآخرون.

قال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حَاتِم : سمعت أبي يَقُول: هُوَ منكر الْحَدِيث، ضعيف الْحَدِيث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: زحفا. وقَال البُخارِيُّ : منكر الْحَدِيث، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عدي : عامة حديثه مما لا يتابع عليه، وبعضه متون مشاهير. إلا أنه بإسناد لا يذكره غيره، بالإضافة إلى ذلك، ذكر ابن حبان أن عبد الحَكَم كان يروي عن أنس ما ليس من حديثه، وقال: "لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: لا يحتج به، ينظر: الجرح والتعديل: ٦ / الترجمة ١٨٩،تاريخ البخاري الكبير: ٦ / الترجمة ١٩٢٨، الكامل: ٥ / ١٩٧٢،وذكره أبو زُرْعَة الرازي في "الضعفاء" (٦٣٧) المجروحين لابن حبان: ٢ / ١٤٣ ،السنن للدارقطني: ١ / ١٠٤، تهذيب الكمال(١٦/٤٠٣)٣٧٠٢.

٣ – عبد الخالق بن زيد بن واقد الدمشقي، ضعفه النقاد، ولم يعدله أحد منهم[١].

٤ – داود بن عطاء المزني[٢]: لم يوثقه أحد.

---

١ عبد الخالق بن زيد بن واقد، قال البخاريُّ: "منكرُ الحديثِ" ، وقال أبو حاتم: "ليس بقويٍّ منكرُ الحديثِ، قلتُ: يُكتبُ حديثُه؟ قال: زحفًا" ، وذكره أبو زرعة في الضعفاء وقال: "شيخ"، وقال النسائي:"ليس بثقة"، وذكره العقيلي في الضعفاء، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: "يروي عن أبيه، روى عنه أهل الشام، يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المستمع شهد أنَّها مقلوبة أو معمولة، لا يجوز الاحتجاج به"، وقال الهيثمي : "وفيه عبد الخالق بن زيد، وهو ضعيف". (الجرح والتعديل ٦/ ٣٧)، (التاريخ الكبير ٦/ ١٢٥)، "الضعفاء" لأبي زُرْعَة (٢/ ٣٧٥)،"الضعفاء" للنَّسَائي ص ١٧٠ رقم (٤٢١) ، "الضعفاء" للعُقَيْلِي (٣/ ١٠٥ – ١٠٦)، "المجروحين" لابن حبان (٢/ ١٤٩) ، وانظر "اللسان" (٣/ ٤٠٠ – ٤٠١)، "الضعفاء" للدَّارَقُطْنِيّ ص ٢٨٦ رقم (٣٥٨). ،مجمع الزوائد(١/ ١٨٤).

٢ داود بن عطاء المزني مولاهم، أبو سليمان المديني، وقيل: مولي الزُّبَيْر، قال أبو زرعة: (منكر الحديث) ، قال البُخَاري: قال أحمد: رأيته وليس بشيء، وقال البُخَاريُّ: منكر الحديث، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: متروك ، وقال أبو حاتم: ليس بالقويِّ، ضعيفُ الحديث، منكرُ الحديث، قلت: يُكْتَبُ حديثه؟ قال: مَن شاء كَتَب زحفًا. انظر الجرح والتعديل ١/ ٤٢١، "سؤالات البَرْقَاني" (برقم ١٣٨). "تهذيب الكمال" (٨/ ٤١٩). وتهذيب التهذيب ١/ ١٩٤.

٥ – حمزة بن نجيح أبو عَمَّارٍ[١]:قال فيه" يكتب حديثه زحفًا" كسابقيه [٢]

فهذا التعبير انفرد به الإمام أبو حاتم الرازي، ولم يشاركه فيه أحدٌ من الأئمة النقاد، لذا ينبغي إيضاح معناها اللغوي ثم كيفية استعمالها في تجريح الرواة.

قال الإمام الزهري : "أصل الزحف للصبي، وهو أن يزحف على إسته قبل أن يقوم، وإذا فعل ذلك على بطنه قيل قد حبا، وشبه بزحف الصبيان مشي الفئتين تلتقيان فتمشي كل فئة مشيًا رويدًا إلى الفئة الأخرى قبل التداني للضراب، وهي مزاحف أهل الحرب، وربما استجنت الرجالة بجننها وتزاحفت من قعود إلى أن يعرض لها الضراب أو: الطعان".[٣]

وزحف الشيء: جره جرًّا ضعيفًا، وزحف العسكر إلى العدو: مشوا إليهم في ثقل لكثرتهم [٤]،قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحفا ﴾ [٥].

---

١ هو: حمزة بن نجيح أبو عمارة، ويقال: أبو عمار البصرى.روى عن الحسن البصرى وغيره، وعنه بشر بن منصور وغيره. قال أبو حاتم: ضعيف، فقال له ابنه: يكتب حديثه. قال: زحفًا. وثقة أبو داود وضعفه غيره. انظر: تهذيب الكمال (٧/ ٣٤١)، التاريخ الكبير (٣/ ت ١٩٦)، الجرح والتعديل (٣/ ت ٩٥)، الميزان (١/ ت ٢٣٠٩)، ضعفاء ابن الجوزى (١/ ٢٣٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٩).والثقات لابن حبان (٦/ ٢٢٨).

٢ (لسان الميزان) (١/ ٤٤) .

٣ انظر: (تهذيب اللغة) (٤/ ٣٦٩/٣٧٠)، و (مقاييس اللغة) (٣/ ٤٩)، و (المفردات) (ص:٢١٢) للأصبهاني، و (المحكم والمحيط) (٣/ ١٦٩) لابن سيده، و (لسان العرب) (٩/ ١٢٩).

٤ انظر: (أساس البلاغة) (ص:١٨٩) للزمخشري.

٥ سورة الأنفال، الآية رقم: (١٥).

ويتضح لنا أن الإمام أبا حاتم الرازي المنعوت بهذا التجريح مراده أنه لا يطرح حديثه ولا يكون ساقطاً بل: يكتب حديثه ولكنه دون غيره من الذين يعتبر بحديثهم عند التعارض والحاجة إلى الترجيح .. والله أعلم.[١]

٤. **الحاجة إلى جمع أقوال متعددة لتوضيح الجرح.**

بسبب الإبهام، لا يمكن الاعتماد على قول واحد فقط، بل يجب جمع أقوال متعددة من المحدثين وتفسيرها لمعرفة سبب التضعيف ودرجته،

فقد يستخدم بعض النقاد عبارات نادرة وغير مألوفة في سياق تقييمهم للرواة، سواء أكان ذلك بنية تعديل راوٍ موثوق أو تجريح راوٍ ضعيف ، مما يُحدث لبسًا في فهم مقصدهم الحقيقي وفي أحيان كثيرة، يصعب التمييز بين قصد التوثيق أو التجريح في كلامهم.

ومثال على ذلك: ما وقع فيه الإمام الحافظ العراقي، رغم كونه من أعلام هذا الفن في عصره، حين اعتبر عبارة "**على يدي عدل**" من ألفاظ التوثيق، وهي في الواقع من ألفاظ الجرح كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله – حيث قال: "كنت أظن أنها من ألفاظ التوثيق حتى ظهر لي أنها عند ابن أبي حاتم من ألفاظ التجريح ومن وقف على عبارات القوم ومصطلحاتهم فيها فَهِمَ مقاصدهم ومراميهم..)[٢].

قال الإمام السخاوي [٣]: (أفادنا شيخنا الحافظ ابن حجر، أن شيخه الحافظ العراقي كان يقول في قول أبي حاتم: (هو على يديْ عدل): إنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا–وهو على يدي عدل–بكسر الدال الأولى بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها.

---

١ انظر: (شرح ألفاظ التجريح النادرة أو: قليلة الاستعمال) (٢/ ٤٢/ إلى:٤٩).

٢ (لسان الميزان) (١\٤٢).

٣ (شرح الألفية) (ص:١٦٣).

قال شيخنا: وكنت أظن أن ذلك كذلك، إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة: جُبَارة بن المُغَلَّس : سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث[1].

ثم تحقق ابن حجر من كونها للجرح الشديد بعد وقوفه على أصل العبارة عند العرب ، وأصل ذلك مثل عند العرب حيث كان أحد التَّبَابِعة (ملوك اليمن) إذا أراد قتل أحد دفعه إلى وَالِيهِ على شرطته واسمه (عدل) من بني سعد العشيرة فمن وُضِع على يديه فقد تحقق هلاكه . [2]

الإبهام السياقي:

الإبهام السياقي يشير إلى ألفاظ أو عبارات تُستخدم لتقييم الراوي بحيث يكون من الصعب فهم السبب الحقيقي لتضعيف الراوي أو تعديله إلا إذا تم أخذ السياق الذي وردت فيه تلك العبارات بعين الاعتبار .

هذه العبارات قد لا توضح السبب المباشر للتضعيف، بل تعتمد على فهم الظروف الخاصة التي قيلت فيها، مثل الظروف التاريخية "السياق الزمني" (الفترة الزمنية التي عاش فيها الراوي)، والظروف العلمية (المدرسة الفقهية أو الحديثية التي ينتمي إليها الناقد)، والعلاقات الشخصية "السياق الشخصي" (الخلافات أو التوترات بين الناقد والراوي) ، والسياق النقدي.

ومن ذلك تتضح الخصائص الرئيسية للإبهام السياقي وهي :

١ـ تأثر تفسير الجرح بالسياق الزمني والمكاني:

قد يُستخدم لفظ الجرح في سياق تاريخي معين، حيث يكون له معنى مختلف بناءً على الظروف المحيطة به.

---

١ (الجرح والتعديل) (١/ ١: ٥٥٠).

٢ انظر: (الجرح والتعديل) (٢/ ٥٥٠)، و (فتح المغيث) (١/ ٣٧٧/٣٧٨).

ومن ذلك: قد يُضعف الراوي بسبب اختلاطه في مرحلة متقدمة من عمره، لكن هذا الجرح قد لا يكون واضحًا إلا إذا تم أخذ السياق الزمني في الاعتبار، وغالبًا ما يكون ذلك في أواخر أعمارهم بسبب ضعف القوى البدنية، وما يترتب عليه من ضعف في الإدراك والضبط والحفظ، وقد قيد المحدثون هذا السبب بآخر العمر لأنه الغالب.

غير أن الاختلاط قد يقع في سنٍّ مبكرة أيضًا لأسباب استثنائية: كأن يُصاب الراوي بصدمة شديدة، مثل فقد ولد، أو سرقة مال، أو احتراق كتبه، وهي حوادث قد تؤدي إلى اضطراب الحفظ، بل ربما إلى فقدان الذاكرة تمامًا في بعض الحالات.

مثل: اختلاط سعيد بن أبي عروبة[1] بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن سنة اثنتين وأربعين ومائة.

١سعيد بن أبي عروبة، واسمه مهران، العدوي، أبو النضر، مولى بني عدي بن يشكر، البصري.محدث حافظ، من أثبت الناس في قتادة، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وكان يُدلّس عن بعض شيوخه.روى عن قتادة، ومطر الوراق، وغيرهما. وروى عنه يزيد بن زريع، وسليمان الأعمش (وهو من شيوخه)، وابن المبارك، وغيرهم.روى له الستة.وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان وغيرهم.

قال ابن معين: من أثبت الناس في قتادة: سعيد، وهشام، وشعبة. وقال الطيالسي: أحفظ أصحاب قتادة.وقال أحمد :يُدلّس عن عدة لم يسمع منهم، كالحكم، وحماد، وعمرو بن دينار.وقال ابن حبان :اختلط سنة ١٤٥هـ، واستمر اختلاطه خمس سنين، ولا يُحتج إلا برواية من سمع منه قبل ذلك، كابن المبارك ويزيد بن زريع.وقال ابن حجر :ثقة حافظ، من أثبت الناس في قتادة، لكنه كثير التدليس، واختلط.وعده في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح.

=

عن عبد الله بن الامام أحمد قال:«سَمِعت أبي يَقُول كَانَ يحيى بن سعيد يُوَقت فِيمَن سمع من سعيد بن أبي عرُوبَة قبل الْهَزِيمَة فسماعه صَالح والهزيمة كَانَت سنة خمس وَأَرْبَعين وَمِائَة، قَالَ أبي: وَهَذِه هزيمَة إِبْرَاهِيم بن عبد الله بن الْحسن الَّذِي كَانَ خرج على أبي جَعْفَر» [1].

فاختلاط سعيد وقع بعد حادثة هزيمة إبراهيم بن عبد الله، مما يدل على أن الاختلاط قد يحدث بسبب صدمات نفسية أو أحداث جسيمة، وليس فقط بسبب التقدم في السن.

ومن ذلك أيضًا المسعودي(عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة).[2]

=

خلاصة حاله:ثقة حافظ، من أثبت الناس في قتادة، لكنه اختلط بعد سنة ١٤٥هـ، وكان يدلس، وتُقبل روايته ممن سمع منه قبل الاختلاط، كيزيد بن زريع، وتُعتبر رواية غيرهم.

ينظر: (طبقات ابن سعد – ٧/ ٢٧٣)، (تاريخ الدوري – ٢/ ٢٠٤)، (تاريخ الدارمي – ٤٩، ١١٧)، (الجرح والتعديل – ٤/ ٦٥)، (المراسيل لابن أبي حاتم – ٧٧)، (ثقات ابن حبان – ٦/ ٣٦٠)، (الكامل لابن عدي – ٣/ ١٢٣٣)، (تهذيب الكمال – ١١/ ٥)، (الكاشف – ١/ ٤٤١)، (ميزان الاعتدال – ٢/ ١٥١)، (سير أعلام النبلاء – ٦/ ٤١٣)، (تذكرة الحفاظ – ١/ ١٧٧)، (من تكلم فيه وهو موثق – ٨٧)، (جامع التحصيل – ١٢١، ٢٢١)، (تهذيب التهذيب – ٤/ ٦٣)، (التقريب – ٢٣٩)، (مراتب المدلسين – ٢٣، ٦٣)، (الكواكب النيرات – ١٩٠).

١ «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (١/ ٣٥٥).

٢ المسعودي: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي.

مات ببغداد سنة ستين ومائة، محدّث صدوق، من أصحاب الرواية عن الكوفيين، وكان من العابدين، إلا أن حفظه اختلط في آخر عمره. روى عن عثمان بن عبد الله بن هرمز، وسلمة بن كهيل، وعامر الشعبي، وطائفة. وروى عنه وكيع بن الجراح، وأبو

=

قال يحيى بن معين:" المسعودي: ثقة يكتب حديثه. قال: من سمع منه في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المهدي فليس سماعه بشيء "[١].

=

نعيم، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم. روى له البخاري استشهادًا في "الصحيح"، وأخرج له في "الأدب المفرد"، وروى له أصحاب السنن الأربعة.

قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل :المسعودي صالح الحديث، ومن أخذ عنه أولًا فحديثه جيد.وقال يحيى بن معين :ثقة، يغلط في بعض ما يرويه عن عاصم وسلمة، وحديثه الصحيح عن القاسم بن معن وعون. وقال الذهبي :صدوق، سيئ الحفظ. وقال أبو زرعة: أحاديثه عن غير القاسم وعون مضطربة، يهم كثيرًا. وقال النسائي :ليس به بأس. واتفق الأئمة على أنه اختلط ببغداد، وكان ذلك عند وفاة ولده، وقد حدده أبو النضر هاشم بن القاسم بدقة. ومن أُخذ عنه بعد الاختلاط فحديثه لا يحتج به، كـ: عاصم بن علي، وأبي النضر، ويزيد بن هارون، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم. أما من سمع منه قبل اختلاطه بالكوفة والبصرة فحديثه مقبول، كـ: وكيع، وأبي نعيم، وسفيان الثوري، ومعاذ بن معاذ، وطلق بن غنام، والنضر بن شميل، وغيرهم.

خلاصة حاله: صدوق اختلط، وحديثه قبل الاختلاط مقبول، وبعده لا يُحتج به، ويُعتبر حديثه بحسب الراوي عنه.

ينظر: (طبقات ابن سعد – ٦/ ٣٦٦)، (تاريخ الدوري – ٢/ ٣٥١)، (تاريخ الدارمي – ١٨٥)، (التاريخ الكبير ٥/ ٢٩٩)، (الضعفاء لأبي زرعة – ٤٢٠)، (المعرفة ليعقوب – ٢/ ١٦٣، ٦٨٠ – ٦٨١)، (الضعفاء للعقيلي – ٢/ ٣٣٦)، (الجرح والتعديل – ٥/ ٢٥٠)، (المجروحين لابن حبان – ٢/ ٤٨)، (تاريخ بغداد – ١٠/ ٢١٨ – ٢٢٢)، (تهذيب الكمال – ١٧/ ٢١٩)، (سير أعلام النبلاء – ٧/ ٩٣)، (تذكرة الحفاظ – ١٩٧)، (الكاشف – ١/ ٦٣٣)، (ميزان الاعتدال – ٢/ ٥٧٤)، (تهذيب التهذيب – ٦/ ٢١٠)، (التقريب – ٣٤٤).

١ «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٨٤ ت بشار).

يدل ذلك على أن المسعودي اختلط في فترة معينة من حياته، وأن سماع من روى عنه في تلك الفترة لا يُعتد به، مما يؤكد أهمية معرفة وقت السماع من الراوي.

_وقد يُضعف الراوي أيضًا بسبب قبول التلقين وهو نوع من الاختلاط.

وقبول التلقين يعني أن الراوي إذا لُقِّنَ الحديث (أي أُملي عليه أو قيل له: قل كذا)، قبله دون تمييز، سواء كان هو الذي سمعه بنفسه أم لا، وهذا يجعل حديثه عرضة للتشويش أو الخطأ، خصوصًا إن لم يكن له تمييز جيد لما سمعه، وقد يقع فيه الراوي في حال كبر سنه أو تغير حاله، فيدخل في باب الاختلاط، كما صرّح بذلك عدد من الأئمة، لأن الراوي إذا تغيّر حفظه في كبره، قد يقبل ما يلقنه دون أن يدرك الخطأ، فيُعدّ هذا من علامات اختلاطه.

والراوي الذي يُعرف بقبول التلقين لا يُطرح حديثه مطلقًا، بل يُنظر في حال الرواية وزمنها وطبيعة الرواية نفسها.

قَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حاتم : سمعت أبي يقول: هشام ابن عمار[1] لما كبر تغير فكل ما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه. وسئل أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صدوق.[1]

---

١ هشام بن عَمَّار، السُّلَمي، ويُقال: الظَّفَري، أَبو الوَليد، الدِّمَشقي. هشام بن عمار بن نصير، السُّلَمي أو الظَّفَري، أبو الوليد الدمشقي. محدّث الشام، وخطيب دمشق، وهو أحد مشايخ الإمام البخاري. وثّقه ابن معين، والعجلي، وقال النسائي: صدوق، وفي رواية: لا بأس به. وقال الدارقطني: صدوق كبير المحل. وقال أبو حاتم :صدوق، لكنه لما كبر تغير، فصار يقرأ كل ما يُدفع إليه، ويتلقّن، وكان في شبابه يقرأ من كتابه وكان حديثه أصح. وقد ثبت من الروايات أنه كان يميز ما يُلقَّن من حديثه، ويعرف اضطراب الإسناد، مما يدل على أن تغيره لم يبلغ حدّ الإخلال بالحفظ، وأن حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن. روى له البخاري تعليقًا، وأصحاب السنن.
=

فليس كل من قبل التلقين تُرد مروياته بإطلاق، بل يُنظر في حالهم تفصيلًا فيُقبل حديثه إذا توفرت شروط التوثيق كالتصريح بالسماع، أو وجود المتابعة ، أو عدم وجود النكارة، أما إذا انفرد بروايات منكرة أو خالف فيها الثقات، فإن روايته تُرد، لما في ضبطه من خلل محتمل.

وإذا كان قبول التلقين ناتجًا عن اختلاط أو ضعف تمييز، ولم يُعرف للراوي كتاب أو رواية مضبوطة، فحديثه يُرد.

أما إذا حدّث من كتابه المعتمد قبل تغير حاله، أو في زمن لم يتغير فيه ضبطه، أو وُجدت قرائن على ضبط روايته، فيمكن قبول حديثه، مع التنبيه على حاله في التخريج.

_ومن تعلق الجرح بالسياق المكاني أيضًا ما جاء عن تجريح أهل حران للرواة(متعلق بالمجرح)، ففي ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد[٢]، قال الإمام أحمد: رأيته حافظا لحديثه، صاحب سنة، فقيل له : أهل حران

=

قلت: فهذا يدل على أنه كان يعرف ما يُلَقَّنْ وكان يُلَقَّنْ من حديثه فهو على أقل أحواله حسن الحديث.

خلاصة حاله:صدوق، تغير في آخر عمره، إلا أن حديثه قبل التغير أصح، وتغيره لم يكن مفسدًا للرواية، فهو حسن الحديث في الجملة.

ينظر: سؤالات ابن الجنيد (ت ٥٥٥)، الجرح والتعديل (٩/ت ٢٥٥)، ثقات العجلي (ت ١٧٤١)، المعجم المشتمل (ت ١١٢٠)، سؤالات الحاكم (ت ٥٠٧)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٢).

١ الجرح والتعديل: ٩ / الترجمة ٢٥٥.

٢ انظرترجمته : الجرح والتعديل ٢/ ٦٠، والثقات لابن حبان ٨/ ٧، وتهذيب الكمال ١/ ٣٠١، وتهذيب التهذيب ١/ ٣٤.

يتكلمون فيه؟ ، قال:«أهل حران قلما يرضون عن أحد، هو يغشى السلطان، بسبب ضيعة له"[1]

ويستفاد من كلام الإمام أحمد عدم الاكتفاء بمجرد الجرح بل نسأل عن سببه أو نبحث عن تعلّيق الأئمة عليه، وهذا يدل على أن الجرح إذا لم يكن مفسَّرًا ومبنيًّا على أمر معتبر شرعًا وعلميًّا، فلا يُقبل هكذا على إطلاقه.

وكان الإمام أحمد على معرفة بطبائع الناس وأهل البلدان وهو أمر هام فى الناقد المتكلم في الرواة فقال" :أهل حران قلما يرضون عن أحد"، وهذا يدل على أن الإمام أحمد كان يدرك أن بعض المجتمعات قد يغلب عليها التشدد في التعديل أو سوء الظن، وربما الجرح بغير موجب شرعي، مما يوجب التثبت من جرحهم وعدم الأخذ به مباشرة وهذا من فقه الإمام في معرفة أحوال البلدان وأهلها.

وأوضح الإمام أحمد أن السبب في الكلام فيه هو أنه "يغشى السلطان بسبب ضيعة له"، أي أنه كان يتردد على السلطان لأمر دنيوي، وهو أمر لا يقدح في عدالته أو حفظه للحديث بالضرورة، طالما لم يترتب عليه تساهل في الرواية.

وحين قال:" رأيته حافظًا لحديثه، صاحب سنة"قدم التعديل العملي المبني على المعاينة على الجرح المجمل، مما يدل على أن الجرح إذا عارضه تعديل قوي من إمام مبرز، خاصة مع المعاينة، يُقدَّم التعديل وهومنهج علمي رصين في التعامل مع الجرح والتعديل، يقوم على التثبت، وفهم طبائع الناس، ورد الجرح غير المفسر، والتمييز بين ما يقدح وما لا يقدح شرعًا.

---

١ تذكرة الحفاظ (١/٤٦٣) تهذيب الكمال(١/ ٣٩٣).

قال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" بعد أن أورد كلام الإمام أحمد في أهل حران: فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله، وهو غير قادح.[١]

وفي كتاب "العلل ومعرفة الرجال " لعبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي كَانَ يَعْقُوب بن إِسْمَاعِيل بن صبيح ذكر أَن أَبَا قَتَادَة الْحَرَّانِي كَانَ يكذب فَعظم ذَلِك عِنْده جدا قَالَ هَؤُلَاءِ يَعْنِي أهل حران يحملون عَلَيْهِ كَانَ أَبُو قَتَادَة يتحَرَّى الصدْق لربما رَأَيْته يشك فِي الشَّيْء وَأثْنى عَلَيْهِ.."[٢]

_ومنه أيضًا ما قد يحدث أن يروي المحدث من كتابه، فيكون أضبط وأدق، أما إذا انتقل إلى بلد آخر ولم يكن معه كتابه، فربما روى من حفظه، فوقع في بعض الأوهام أو الاضطراب. وهذا النوع من التمييز لا يتنبه له إلا من تعمق في دراسة أقوال النقاد وتتبع روايات الرواة بدقة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك :معمر بن راشد الأزدي [٣]، فقد أشار عدد من النقاد إلى أن حديثه في البصرة فيه اضطراب، لأنه كان يحدث من حفظه، بينما حديثه في اليمن أضبط، لأنه كان يحدث من كتابه.

---

١ «هدي الساري» (ص٣٨٧ ط السلفية).

٢ كتاب العلل ومعرفة الرجال» (١/٢٥٣).

٣ هو معمر بن راشد الأزدي، الحُدَّاني، أبو عروة، ابن أبي عمرو البصري.

روى عن: أيوب السختياني، وعمرو بن عبد الله بن الأسوار اليماني، وغيرهما.

وعنه: ابن المبارك، وابن جريج، وغيرهما.مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. روى له الجماعة.

قال أبو حاتم: ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث.

وقال الدارقطني في "العلل": سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس؛ فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، =

=

وما عمل في حديث الأعمش شيئاً.

وقال أيضاً: وحديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام.

وقال الذهبي في "الميزان": أحد الأعلام الثقات، له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن.

وقال أحمد بن حنبل: لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدته يتقدمه في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم.

وقال علي بن المديني: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة . يعني بعد التابعين . فلأهل البصرة شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، ومعمر بن راشد، وذكر باقيهم.

وثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن أبي شيبة، والنسائي، والدارقطني، وابن حزم، وغيرهم، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وهو من أثبت الناس في الزهري.

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع من سماك بن حرب، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، ويحيى بن سعيد.

ينظر:(تاريخ الدوري – ٢/ ٥٧٧)، (تاريخ الدارمي – ٤١، ٤٣، ٤٥)، (الجرح والتعديل – ٨/ ٢٥٥)، (المراسيل لابن أبي حاتم – ٢١٩)، (ثقات ابن حبان – ٧/ ٤٨٤)، (سنن الدارقطني – ١/ ١٦٤)، (المحلى لابن حزم – ٩/ ٤٤١)، (تهذيب الكمال – ٢٨/ ٣٠٣)، (الكاشف – ٢/ ٢٨٢)، (تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٠)، (ميزان الاعتدال – ٤/ ١٥٤)، (من تكلم فيه وهو موثق – ١٧٩)، (جامع التحصيل – ٣٥٠)، (تهذيب التهذيب – ١٠/ ٢٤٣)، (التقريب – ٥٤١).

قال الذهبي في السير:"وَمَعَ كَوْنِ مَعْمَرٍ ثِقَةً، ثَبْتًا، فَلَهُ أَوهَامٌ، لاَ سِيَّمَا لَمَّا قَدِمَ البَصْرَةَ لِزِيَارَةِ أُمِّهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كُتُبُه، فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِه، فَوَقَعَ لِلْبَصْرِيِّيْنَ عَنْهُ أَغَالِيْطُ".[١]

ومنه أيضًا: أن يكون ضعيفا عند قوم دون قوم.

قال الغلابي عن أسباط بن محمد بن عبد الرحمن القرشي[٢] :مولاهم ثقة والكوفيون يضعفونه. وقال البرقي عنه: الكوفيون يضعفونه، وهو عندنا ثبت فيما يروي عن مطرف، والشيباني، وقد سمعت أنا منه.

وثقه ابن معين، ويعقوب بن شيبة.[٣]

٢_ تأثر النقد بالظروف العلمية (المدرسة الفقهية أو الحديثية التي ينتمي إليها الناقد أو الراوي) .

من يطالع كتب الجرح والتعديل يجد تباينا ملحوظا في آراء العلماء حول تقييم رواة الحديث، ويرجع هذا التباين إلى عدة عوامل، من أبرزها: تفاوتهم في منهج التشدد أو التساهل، واختلاف مشاربهم الفكرية والمذهبية ، وتفاوتهم في الاطلاع على أحوال الرواة من حيث الجرح والتعديل، فضلاً عن تقسيم النقاد إلى متقدمين و متأخرين[٤]، حيث يُظهر كل منهم منهجًا

---

١ السير (٩/٧) الطبقات الكبرى (٧٢/٦).

٢ أسباط بن محمد بن عبدالرحمن القرشي مولاهم، أبو محمد. قال ابن حجر: ثقة ضُعِّف في الثوري. ت (٢٠٠ هـ).

تهذيب الكمال: (١/ ١٧٠)، والتقريب (ص ١٢٤).

٣ تهذيب التهذيب(٢١١/١).

٤ أكثر من تحدث في هذه القضية تأصيلًا وأفرد لها المؤلفات الدكتور/ حمزة المليبارى فبينها ووضحها وضرب لها الأمثلة حيث جعل المتقدمين هي مرحلة الرواية والمتأخرين مرحلة ما بعد الرواية حيث قال:" أما المرحلة الأولى فيمكن تسميتها بمرحلة الرواية، وأبرز خصائصها كون الأحاديث لا تتلقى من الشيوخ، ولا تتداول =

مميزًا في تقييم الرواة بناءً على المعايير التي اعتمدها في زمانه ومدرسته، واختلاف مناهجهم في الاستقراء والسبر والمقارنة، والموازنة بين الروايات، ومدى اجتهادهم في التحري والدقة والتنقيح.

ولأنه بعد انقضاء القرن الأول الهجري وظهور القرن الثاني، وهو زمن كبار أتباع التابعين، بدأت مظاهر الضعف تظهر في رواة الحديث، فنهض ثُلّة من العلماء الثقات في دينهم وأمانتهم، أمثال الشعبي وابن سيرين، للتنبيه على أسباب هذا الضعف، ثم توالى اهتمام العلماء بنقد الروايات والجرح والتعديل. وفي الوقت نفسه، انتشرت المذاهب الفقهية، وظهرت البدع كالتشيع وغيره، مما أضعف الأمانة والديانة لدى بعض الرواة، وبدأ بعض الناس يتكلمون في الرواة بغير علم بهذا الفن الدقيق، مما أوجب على أهل الاختصاص التصدي لذلك بالحجة والمعايير العلمية ، واشترطوا لمن يتصدى للجرح والتعديل شروطًا من أهمها أن يكون بعيدا عن التعصب

=

بين المحدثين إلا بواسطة الأسانيد، والرواية المباشرة المتمثلة في قولهم " حدثني فلان عن فلان " إلى أن يذكروا الحديث أو الأثر. ويشهد لذلك طبيعة كتب الحديث التي ظهرت في هذه المرحلة... " واستأنف :" وأما المرحلة الثانية فيمكن تسميتها بمرحلة ما بعد الرواية، وفي هذه المرحلة آلت ظاهرة الإسناد والرواية المباشرة إلى التلاشي لتبرز مكانها ظاهرة الاعتماد على الكتب، وذلك بعد أن أخذت الأحاديث والآثار كلها تستقر في بطونها، حتى أصبح الإسناد والرواية المباشرة في هذه المرحلة أمرا نادرا يلفت الانتباه، وجل الكتب التي ظهرت في هذه المرحلة إنما تنقل الأحاديث بالاعتماد على الكتب السابقة" ثم أوضح بعد ذلك الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين وأثر ذلك في نقد الرجال. ينظر/ الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين . د/ حمزة المليبارى ص:٥٢-٥٥.

المذهبي ، لذا قال الحافظ : "الجوزجاني غال في النصب"[١]، ولذا خالف الأئمة في حكمه على كثير من الرواة.

ومن الأمثلة على تباين النقد تأثرًا بالظروف العلمية : الضحاك بن عثمان الأسدي القرشي [٢]. من السابعة ، مات (١٥٣) اختلف فيه الحفاظ :

١) أنه ثقة : وثقه ابن معين وابن المديني وأحمد وأبو داود وابن سعد .

٢) توسط فيه ابن نمير، فقال : " لا بأس به جائز الحديث " ، وقال العجلي: " جائز الحديث " .

٣) أنه ضعيف : قال أبو زرعة : " ليس بقوي " ، وقال أبو حاتم : " يكتب حديثه ، ولايحتج به ، وهو صدوق "، وقال يعقوب بن شيبة : " صدوق في حديثه ضعف " . وقال ابن عبدالبر : " كثير الخطأ ليس بحجة " .

والأقرب : أنه جيد الحديث ؛ والدليل من أوجه :

أ . الجمهور على توثيقه . ب . الكبارعلى توثيقه .

جـ . من تكلم فيه منهم من هو موصوف ببعض الشدة كأبي حاتم وأبي زرعة أحيانا .

وأما يعقوب بن شيبة : فكثيرا ما يجمع بين العبارات ، وكذا أبو حاتم أحيانا .

وقصد يعقوب بـ " صدوق في حديثه ضعف " أي : صدوق في نفسه، أما حديثه ففيه ضعف . وقد يقصد : أن الضحاك وسط .

---

١ انظر : هدى الساري (ص: ٤٠٦)، ويمكن الاطلاع على تفصيل لهذه الأبواب في كتاب: دراسات فى الجرح والتعديل ،د/ محمد الأعظمي .

٢ «الثقات للعجلي ت قلعجي» (ص٢٣١) التاريخ الكبير"٢: ٢: ٣٣٤"، الثقات "٦: ٤٣٨"، تهذيب الكمال (٤٧٥/٣) .

وأما ابن عبدالبر : فانفرد بذلك وأحيانا يقع ابن عبدالبر في بعض الخطأ ؛ لأنه اعتمد على ناقد واحد ولم يتتبع ،وكمثال : قال ابن عبدالبر عن : " أبي إسحاق الفزاري " : "كثير الخطأ" ، وكأنه اعتمد على ابن سعد ولم يتتبع كلام الأئمة حيث وثقوه .

وكذلك : " أبان بن صالح" ثقة ، وتكلم فيه ابن عبدالبر، فلم يتتبع كلام الأئمة .

فالراجح : أن الضحاك جيد الحديث . وأخطاؤه ليست كثيرة

فالضحاك : جيد الحديث حتى يتبين أنه أخطأ، وقد صحح له الترمذي وابن خزيمة ، وخرج له مسلم (٢١) حديثا من روايته عن نافع عن ابن عمر [١] .

٣_ التأثر بالسياق الشخصي" (الخلافات أو التوترات بين الناقد والراوي).

هذه المسألة ترجع الى عدة عوامل، من أبرزها:

١_ كلام الأقران في بعضهم البعض،وقد وقع فيها خلاف بين الأئمة، ومع ذلك، فإن القاعدة المعمول بها بينهم تنص على أن "كلام الأقران في بعضهم لا يُقبل"، لكنها قاعدة مقيدة وليست مطلقة.

القيد في هذه القاعدة:"لا يُقبل كلام القرين في قرينه إلا إذا ثبتت عدالة المتكلم فيه بشهادة عامة أهل العلم .أي أن كلام الأقران يُردّ إذا كان المطعون فيه موثوقًا عدلًا عند جمهور العلماء ".

---

١ انظر: «شرح سنن النسائي المسمى شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية» (١/ ١٩٧). المؤلف: محمد المختار بن محمد بن أحمد الشنقيطي (المتوفى في المدينة: ١٤٠٥ هـ)الناشر: مطابع الحميضي (طبع على نفقة أحد المحسنين)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ

قال الحافظ الذهبي في الميزان :" كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد لا ينجومنه إلا من عصم الله وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى النبيين والصديقين فلو شئت سردت من ذلك كراريس.." انتهى[١].

وذكر الذهبي في الحافظ "مطين" محدث الكوفة قال:"حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة وحط هو على ابن أبي شيبة وآل أمرهما إلى القطيعة، ولا نعتد بحمد الله بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض.

وقال أبو نعيم بن عدي الجرجاني:وقع بينهما كلام حتى خرج كل واحد منهما إلى الخشونة والوقيعة في صاحبه فقلت لابن أبي شيبة: ما هذا الاختلاف الذي بينكما؟ فذكر لي أحاديث أخطأ فيها"مطين"وأنه رد عليه يعني فهذا مبدأ الشر.

وذكر أبو نعيم فصلا طويلا إلى أن قال: فظهر لي أن الصواب الإمساك عن القبول من كل واحد منهما في صاحبه.

قلت: "مطين" وثقه الناس وما أصغوا إلى ابن أبي شيبة". [٢]

ولكن ليس المقصود من التنبيه على هذه الصورة إبطال اعتبار قول القرين في قرينه بإطلاق؛ إذ إن من أدق صور النقد التي يعتمدها المحدثون نقد المعاصرين بعضهم لبعض، ومن ذلك نقد الأقران، لما في ذلك من الاطلاع المباشر على حال من يُعدّل أو يُجرّح، ومعرفة واقعه ومخبره، وهو ما قد يُرجّح به نقد المعاصر على نقد غيره ممن لم يدرك زمنه.

---

١ لسان الميزان ت أبي غدة (١/ ٥٠٧)

٢ لسان الميزان (٧/ ٢٥٧)، وينظر:الرفع والتكميل (ص ٤١٠)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٩٧).

وإنما الغرض هنا هو التنبه إلى ضرورة التثبت من سبب الجرح، خاصة عند تعارضه مع التعديل؛ فإذا أسند الناقد جرحه إلى علة واضحة مدركة، وذكر دليله عليها وبيّن وجهها، اعتُبر قوله، ولم يكن لكونه قرينًا للمجروح أثرٌ في تضعيف قوله، أما إذا ثبت وجود خصومة أو خلاف بين الناقد ومن جرحه، كان ذلك مدعاةً للاحتياط في قبول كلامه، والأصل في مثل هذه الحال ردُّ قوله.

ومن تأمل حال هذا الصنف ممن ورد فيهم جرح من أقرانهم، وجد أن كثيرًا من تلك الطعون جاءت بصيغة مجملة، لا تقوى على معارضة التعديل المبني على معرفة وتوثيق، فكانت مما يُطرح ولا يُعتدّ به في مقابل التعديل المفسَّر.

٢ـ وقد يكون سبب هذه السياق أيضًا التحامل المذهبي، والخلاف في المعتقد، ووقع هذا من طائفة بسبب المخالفة في العقائد والمسالك، مثل جرح الجوزجاني لأهل الكوفة بسب فشو التشيع فيه، والدولابي لمخالفي الحنفية، وكما وقع من طائفة من أهل الحديث في أهل الرأي من أهل الكوفة وغيرهم. [١]

قال ابن حجر:" وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك؛ لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة، وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه، فوثق رجلاً ضعفه؛ قبل التوثيق....ويلتحق به عبد الرحمن بن

١ لسان الميزان ١/ ١٦، الرفع والتكميل ص ٣٠٨ .

يوسف بن خراش المحدث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد "[١]

_وروى الخطيب عن أبى مسهر، يقول: قدم علينا إبراهيم بن محمد الفزاري قال: فاجتمع الناس يستمعون منه قال: فقال لي: " اخرج إلى الناس فقل لهم: من كان يرى رأي القدر فلا يحضر مجلسنا، ومن كان يرى رأي أبي حنيفة فلا يحضر مجلسنا، ومن كان يأتي السلطان فلا يحضر مجلسنا "، قال: «فخرجت فأخبرت الناس» [٢].

_ ومثل ما حكاه ابن أبي حاتم: مِنْ تَرْكِ أبي حاتم وأبي زرعة حديث البخاري من أجل مسألة اللفظ (لفظي بالقرآن مخلوق) ولا تصح عنه – رحمه الله – كما نفاها عن نفسه. [٣]

فلا يصح التعلق بمثل هذه الطعون الصادرة من بعض المجرِّحين، فيمن عُرف بمقامه في الدين وسُمِّي بالفضل والعلم، ما لم يُسند الجرح إلى علة ظاهرة معتبرة.

فإن المجرح وإن كان من أهل العلم، إلا أن قوله لا يُقبل فيمن ثبتت عدالته واشتهرت إمامته، بمجرد دعوى لا دليل عليها.

كما ينبغي النظر بعناية في عبارات الجارح، لاسيما إن كان المجروح مخالفًا له في المذهب أو الاتجاه، فإن الجارح بشر، قد تعتريه دواعي الهوى وطبائع النفوس، وقد يتكلم تحت سلطان الغضب أو الرضا، والعدل في القول مقام عزيز، لا يتحقق إلا بمجاهدة النفس، وكم من جرح لا يستند إلى

١ لسان الميزان (١/ ١٠٨ _ ١٠٩).

٢ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي» (١/ ٣٣٥).

٣ في الجرح والتعديل ٧/ ١٩١.

ضابط علمي، يمكن ردّه أو تأويله على أنه صادر عن مثل هذه الدوافع غير الموضوعية.

ومن السياقات الشخصية أيضا تأثر الناقد بظروف الراوي: حيث يمكن لظروف الراوي أن تؤثر في الجرح المبهم، مما يُوجب التثبت والتفسير قبل قبول ذلك الجرح، ولذلك لا يُمكن الاعتماد عليه وحده في الحكم، بل لا بد من معرفة ملابساته، وتمحيص السياق الذي قيل فيه، ولهذا يعتمد في المقام الأول على معرفة الجارح بالراوى بأن يكون من أهل بلده، فيقدم قوله على قول غيره.

لأنه إذا قام الناقد بتعديل أو تجريح راوٍ من بلده، فإن حكمه في الغالب يكون أقرب إلى الصواب من حكم من لم يشاركه في البلد؛ ذلك لأن كونه من أهل بلد الراوي يجعله أكثر اطلاعًا على أحواله، وأدق معرفة بسيرته وخلقه وضبطه، وذلك بحكم المعايشة والقرب والمخالطة.

ولا يُستغرب هذا، فالمعرفة التفصيلية التي ينالها أهل البلد بما يدور في بيئتهم، من مجالس العلم، ومواطن الرواية، وأخلاق الناس، وسلوكهم، تمنحهم قدرة أكبر على الحكم الدقيق المبني على المشاهدة والمعاينة.

وهذا يُعد من تجليات تأثر الناقد بظروف الراوي، لا بمعنى الانحياز أو التحيز، بل بمعنى أن قرب الناقد من الراوي – زمانًا ومكانًا وبيئة – يورثه فهمًا أعمق لحاله، واطلاعًا أوسع على مروياته وتاريخه العلمي، مما يعزّ على من هو أبعد عنه.

ومن ثم، فإن أقوال النقاد في أبناء بلدهم ينبغي أن تُفهم في هذا السياق، ويُنظر إليها بوصفها أكثر توثيقًا من حيث المعطيات، مع ضرورة

الانتباه إلى احتمال التأثر الشخصي أو المجاملة، خاصة في حالات الجرح أو التعديل المخالفة لما عليه سائر النقاد كما أوضحنا من قبل.

قال حماد بن زيد: " بلدي الرجل أعرف بالرجل " [١].

وروى المروذي عن الإمام أحمد قال: «سَأَلته عَن قطن الَّذِي روى عَنهُ مُغيرَة فَقَالَ: لَا أعرفهُ إِلَّا مِمَّا روى عَنهُ مُغيرَة، قلت: إِن جَرِيرًا ذكره بِذكر سوء قَالَ: لَا أَدْرِي جرير أعرف بِهِ وببلده»[٢].

والمقصود بـ (ظروف الراوي) في هذا السياق:

١_طريقة الراوي في الرواية (كأن يكون من أهل الاختصار أو الإرسال أو التفرد)

بعض الرواة يتبع أساليب معينة في الرواية تخالف ما ألفه غيرهم، كالإرسال أو الاختصار أو تفردات نادرة هؤلاء قد يُنتقدون لأنهم خرجوا عن المألوف، لا لأنهم كذبوا أو أخطأوا.

فيُقبل الجرح إذا كان الراوي في نفسه ضعيفًا عدالة أو ضبطًا، أما إذا انفرد بالرواية ثقاتٌ متقنون دون غيرهم من الأقران، فإن هذا يُعد منقبة لهم ورفعة في منزلتهم، إذ يدل على عنايتهم بضبط الحديث وتفردهم في حفظه وروايته دون غيرهم.

قال الذهبي:« بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الاثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشئ فيعرف ذلك، فانظر اول شئ إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك

١الخطيب في " الكفاية " (ص: ١٧٥).

٢ «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي» (ص٦٠).

التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث، وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظا ، أو إسنادا يصيره متروك الحديث"[1].

ويفهم من كلامه أن التفرد مقبول من الثقات الحفاظ ولا يعد من قبيل الوهم _ما لم يتبين خطؤه_ ، وإنما يستنكر التفرد عادة ممن هو دون الثقة المتقن.

مثال :عبد الملك بن جريج[2] كان يدلس الإسناد أحيانًا، وكان يُرسل كثيرًا، فبعض من جرحه فعل ذلك تحفظًا من طريقته، لا طعنًا في عدالته[3].

---

١ "«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠).

٢ جريج : هو بجيمين الأولى مضمومة ، تليها راء مفتوحة ، ثم مثناة تحت ساكنة . توضيح المشتبه ٢٩٨/٢ .

٣ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي المكي ، روى عن : عطاء بن أبي رباح ، ونافع مولى بن عمر ، وأيوب السختياني .

روى عنه : حماد بن زيد ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة .

قال ابن سعد : " ثقة كثير الحديث " ، و قال الإمام أحمد : "عمرو بن دينار وابن جريج أثبت الناس في عطاء " ، وقال أبو حاتم : " صالح الحديث " ، وقال أبو زرعة : " بخٍ من الأئمة " ، وقال العجلي : " ثقة مكي " ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : " مجمع على ثقته " وقال ابن حجر : " ثقة ، فقيه ، فاضل ، وكان يدلس ويرسل ، وصفه بالتدليس : النسائي ، والدارقطني " ، وعده في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ،مات سنة خمسين ومئة .

ينظر : تهذيب الكمال ٣٣٨/١٨ ت ٣٥٣٩ ، تاريخ بغداد ٤٠٦/١٠ ، الجرح والتعديل ٣٥٨/٥ ، الطبقات الكبرى ٤٩٢/٥ ، الثقات لابن حبان ٩٣/٧ ، ميزان الاعتدال ٦٥٩/٢ ، تقريب التهذيب ص ٣٦٣ ت ٤١٩٣ ، تعريف أهل التقديس بمراتب =

فلو قيل فيه "لا يُحتج به"، وكان الجرح مجملًا، وجب التوقف، لأن المراد قد يكون طريقة الأداء لا جوهر الرواية.

٢_ مخالفة الراوي لأقرانه أو لشيوخه في الرواية أو الفتيا.

الراوي إذا خالف شيوخه أوأقرانه في رواية حديث معين، قد يُتَّهم بالوهم أو الخطأ أو حتى "التفرد المنكر"، وهذه المخالفة قد تجرّ عليه جرحًا، مع أن الراوي ثقة من حيث الأصل.

يقول الإمام الشافعي، معبرًا عن شرط قبول الإرسال: "ويكون إذا شارك أحدًا من الحفاظ في حديثه لم يخالفه فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه"[١] .

يعني ألا يخالف الحفاظ إذا شاركهم في معنى حديث يرويه وألا يكون ممن يزيد عليهم في ذلك، أما إذا خالفهم بالنقص فإن هذا يكون دلالة على حفظه وضبطه وتحريه .

ولم يكن الشافعي يقول في قبوله المرسل على هذا النحو كلامًا نظريًّا فقط وإنما طبق ما قاله والأمثلة على ذلك كثيرة فى كتبه.

مع أن غيره من الأئمة يعده جرحًا للراوي في الراوية التي خالف فيها.

قال ابن رجب في فتح الباري[٢] :«وشريك[٣]، سيء الحفظ، لا يقبل تفرده بما يخالف الحفاظ".

=

الموصوفين بالتدليس لابن حجر ص ٤١ .

١ الرسالة ص ٤٦٣.

٢ «فتح الباري لابن رجب» (١/ ٣١١).

٣هو شريك بن عبدالله: بن الحارث بن عبدالله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبدالله. تقدمت ترجمته في ص ١٥.

مع أن ابن معين قد أطلق توثيقه في بعض الروايات، فقال في رواية: صدوق ثقة إلا إذا خالف، فغيره أحب إلينا منه، وفي رواية: ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط. وقال الذهبي في السّيَر: أحد الأعلام على لين ما في حديثه، توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده.[1]

ـ أو أن يُعرف الراوي بأنه يفتي بآراء تخالف أقرانه من أهل بلده أو طبقته أو مدرسته الفقهية، سواء من جهة التساهل، أو التحرّز الزائد، أو الاجتهاد المخالف لما عليه الناس، أو البناء على مفاهيم عقلية أو مذهبية لم يألفها الأئمة ،وهذا ليس كالرواية الحديثية، بل هو اجتهاد فقهي يُنسب إلى الراوي، وقد يُثير حفيظة بعض النقاد أو المحدثين عليه.

حيث قد تؤثر هذه المخالفة على تقييم النقاد له، لأن الراوي إذا اشتهر بفتاوى مخالفة، فقد يُخشى أن تُؤثر اجتهاداته الفقهية على رواياته الحديثية، خاصة إن روى حديثًا يوافق مذهبه الفقهي وحده ويخالف فيه أقرانه، وذلك من باب الاحتياط في الدين، لا الطعن في عدالة الراوي.

ومن ذلك عن أبي بكر بن أبي خيثمة قال : خرجت إلى مكة، فقلت لأبي عمن أكتب؟ فقال: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت.

قال القاضي عياض : وإنما قال ذلك، لأن أبا مصعب كان يميل إلى الرأي، وأبو خيثمة من أهل الحديث، وممن ينافي ذلك، فلذلك نهى عنه. وإلا فهو ثقة لا نعلم أحداً ذكره إلا بخير. قال ابن أبي خيثمة: وأبو مصعب ممن حمل العلم، وولّاه عبيد الله بن الحسن قضاء الكوفة، ثم ذكر أنه ولي قضاء المدينة.[2]

---

١ تاريخ يحي بن معين برواية الدوري (٢/ ٢٥٠) ، السّيَر (٨/ ٢٠٠ – ٢١٦).

٢ «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» (٣/ ٣٤٨)، المؤلف: القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت ٥٤٤ هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف =

والأرجح في هذه المسألة أن العبرة برواية الراوي، فلا تضعف الرواية لمخالفة راويها لها عملاً أو فتوى، وهذا هوقول جمهور العلماء من المحدثين والأصوليين.

قال الرامهرمزي – رحمه الله –: (وليس يلزم المفتي أن يفتي بجميع ما روى ولا يلزمه أيضًا أن يترك رواية ما لا يفتي به، وعلى هذا مذاهب جميع فقهاء الأمصار) [١] .

وقال ابن الصلاح رحمه الله – :"وكذلك مخالفته للحديث، ليست قدحًا منه في صحته ، ولا في راويه ". [٢]

وقد اعترض بعض فقهاء الحنفية على الشافعي لكونه قد أعل بعض الروايات لأن راويها قد خالف ما رواه، وهو يقول بأن العبرة بما رواه الراوي لا بما رأى .

وهذا الاعتراض سوء فهم لمنهج المحدثين، حيث إن قول الشافعي وغيره من المحدثين: أن العبرة بما روى المقصود منه إذا صح الإسناد وسلم من العلل، أما مع ضعف الإسناد أو العلل الواردة عليه فإنه لا يصح الاعتراض به .

قال المعلمي – رحمه الله – :"والشافعي والمحدّثون وإن قالوا: العبرة بما روى دون ما رأى؛ فإنهم لا ينكرون أن فتوى الراوي بخلاف ما روى

=

والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ،الطبعة: الأولى.

١ المحدث الفاصل ص: (٢٣٠).

٢ معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) (ص ١٩١).

تورث شبهة ما فيما روى، فإذا انضم إلى ذلك وهن في السند أو نحوه قويت الشبهة فقد تبلغ إلى حد يتعين بسببه رد الرواية أو تأويلها" [1].

ولضبط هذه القاعدة واستعمالها وفق منهج المحدثين أو يقارب منهجهم، لا بد من وضع ضوابط يمكن من خلالها بيان سبب استعمالهم المخالفة من الراوي كقرينة إعلال لرد بعض المرويات أحيانًا، وتركهم العمل بها في مرويات أخرى[2] .

٤_التأثر بالسياق النقدي .

النقول المنسوبة إلى أئمة الجرح والتعديل تخضع لما تخضع له سائر النقول من ضرورة التثبت من صحتها عن قائليها، فلا يُعتد بأي حكم يُبنى على قول غير ثابت، وقد ثبت بعد التحقيق أن بعض الأقوال المنسوبة إلى بعض الأئمة لم تصح عنهم، وقد تنبّه لذلك بعض أئمة النقد، فأنكروا ما نُسب إليهم خطأ، أو بيّنوا الصواب فيما أُسيء فهمه أو تحريفه من كلامهم.

وقد يتسلل الشك إلى النقول المأثورة عن أئمة النقد من جهات متعددة.

أولها: ما يتعلق بالناقد نفسه؛ إذ ليس معصومًا من الخطأ أو الاشتباه، خاصة حين يعترضه الالتباس في التمييز بين الرواة، فيظن أن شخصًا واحدًا راويان، أو يرى في راويين شخصًا واحدًا، فينسب إليهما أو إليه قولًا أو حكمًا بناءً على هذا الوهم. فإن تبيّن بعد ذلك أن الصواب

---

١ آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٨/١٧٥)

٢ ولزيادة تفصيل لهذا الموضوع يمكن الاطلاع على بحث مخالفة الراوي لما رواه وأثرها في الرواية د/ وضحة بنت عبد الهادي المري.

في خلاف ما ذهب إليه، صار ذلك النقل غير معتمد، إذ لا يصح أن يُنسب القول إلى من لم يثبت أنه المعني به، ولا إلى من ثبت أنه غير مقصود به.

ثانيها: الناقل عن الناقد، فيشترط في النقل صحة الإسناد، باتصاله، وثقة رواته، وسلامته من الشذوذ والعلل، ولست أبالغ في ذلك، فالنقل لنقد الراوي خبر كسائر الأخبار، لابد فيه من هذه الشروط؛ ولذا قال المِزِّي في مقدمة كتابه "تهذيب الكمال" وهو يتحدث عن نقله لأقوال النقاد: "ولم نذكر إسناد كل قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله، خوف التطويل ... ، فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأسا، وما كان منه بصيغة التمريض فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر".[١]

ويشهد لذلك أيضًا صنيع الأئمة في كتبهم المعتمدة المشهورة مثل الخطيب البغدادى وابن عبد البر وغيرهم، بنقلهم أقوال الأئمة في الرواة بالسند المتصل اليهم ، وبصنيع الأئمة من بعدهم بالنظر في تلك الأسانيد وبيان صحتها من عدمه.

مثال على ذلك:سهل بن حماد ، أبوعتاب الدلال البصري .

قال عنه أحمد : " لا بأس به " ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : " صالح الحديث شيخ " ووثقه العجلي والبزار. ونقل عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه قال : "هو صاحب أبي عوانة ، لا بأس به ". ولم يتكلم فيه أحد ، وإنما جاء عن ابن معين في سؤالات الدارمي : أنه سأله عن سهل بن حماد الأزدي ، فقال يحيى : من سهل بن حماد ؟ قال : الذي روى عنه أبو مسلم عبدالرحمن بن يونس ، فقال : " ما أعرفه " .

١ "تهذيب الكمال"١: ١٥٣، وانظر : الجرح والتعديل د/ ابراهيم اللاحم (ص:٣١٢).

ونقل هذا ابن عدي ، وقال : " سهل غير معروف ولم يحضرني له حديث فأذكره " ، فذهب ابن معين وابن عدي إلى أنه لا يعرف.

وهذا فيه إشكال ؛ وذلك أن أبا عتاب معروف ، وذكر المزي له (١٢٦) شيخًا ، وذكر (٢٤) رجلا رووا عنه ، منهم : ابن المديني وأبو حفص الفلاس .

فمثل هذا مشهور ، فيستبعد أن يقول ابن معين : لا أعرفه ، خاصة أن سهلا عراقي ،وكذا ابن عدي يستغرب منه ذلك، وكيف لا يقف على كلام الحفاظ ، ولا يستحضر له حديث .

وهذا جعل بعض أهل العلم يحمل قول ابن معين " لا أعرفه " أنه راوٍ آخر غير أبي عتاب ، وأنه راوٍ آخر أزدي . وممن نص على هذا الذهبي في الميزان ومال إليه ابن حجر في اللسان والتهذيب .

وهذا الذي ذهب إليه الذهبي قوي، فالآخر أزدي ، ولم يذكر أن أبا عتاب سهل ابن حماد أزدي ، ومما يؤيده : أن الدارمي قال : " روى عنه أبو مسلم" وقال :" صاحب أبي عوانة" ، وأبو عتاب لم يرو عنه ، ولا روى عنه أبو مسلم .

ويحتمل أنهما رجل واحد ، كما ذهب إليه ابن أبي حاتم والمزي ، لكن ما ذكر من قرائن تفيد أنه غير أبي عتاب . [١]

١ ينظر: سؤالات الدارمي (٣٩١)، تاريخ الدارمي ص (١٢٦)، الجرح والتعديل(٢/ ١٩٦/١)، معرفة الثقات للعجلي ١/ ٤٣٩، تهذيب الكمال (٣٢٢/٣) تهذيب التهذيب (١٢٢/٢) الكامل لابن عدي (٥١٩/٤) الميزان (٢٣٧/٢) ، الثقات لابن حبان ٨/ ٢٩٠، الكاشف ١/ ٤٠٦، التقريب /٢٦٥٤.

فالمهم : أنه لو كان الذي قال عنه ابن معين " لا أعرفه " هو أبو عتاب ، فقد عرفه غيره كأحمد وغيره فلا يعتد بقول غيرهم . والخلاصة : أنه صدوق مات بعد المئتين .

والتأثر بالسياق النقدي يرتبط أيضًا بتفسير النقد بناءًا على تعامل النقاد مع الراوي، ولذا تقتضي منهجية النظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل الإحاطة بمعلومات كافية عنهم، من حيث سيرهم العلمية، ومكانتهم في الرواية والنقد، وطبقتهم بين أهل العلم، ومنهجهم فى النقد، لما لذلك من أثر مباشر في فهم أقوالهم وتقديرها حق قدرها .

وبناءً على هذا الاعتبار، حرص عدد من المصنفين في كتب الجرح والتعديل على تقديم تمهيد يُعرّف بأهم النقاد الذين تُروى عنهم أحكام في الرواة، وذلك في مقدمات مؤلفاتهم، لتيسير الفهم وتقويم النقول المنسوبة إليهم ضمن إطارها الصحيح.

فخص الحاكم المشهورين من المزكين لرواة الأخبار بمؤلف مستقل، فبلغ بهم أربعين ناقدًا، وجعلهم على عشر طبقات، في كل طبقة أربعة منهم، ابتدأهم أيضا بطبقة الصحابة رضوان الله عليهم.[١]

كما فعل هذا أيضًا ابن حبان في مقدمة كتابه "المجروحين"[٢]، حيث خصص فصلا منها للحديث عن مشاهير النقاد.

ولهم في ذلك مصطلحات في بيان كون الشخص ناقدًا أو غير ناقد، من ذلك قولهم: فلان من أصحاب الحديث، وربما قالوا: من كبار أصحاب

١ "معرفة علوم الحديث" ص ٥٢. ثم جاء الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) فجمع أسماء النقاد في رسالة سماها: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل".

٢ "المجروحين"١: ٣٤ – ٦٠.

الحديث، أو ليس من أصحاب الحديث، وقولهم: فلان إمام هذا الشأن، أو فلان عارف، أو يعرف.. وغير ذلك.

فإذا ثبتت عدالة الناقد واعتمد في باب الجرح والتعديل، أُخذ بقوله في الحكم على الرواة، واعتُبر قوله حجة في بيان مرتبة غيره في الرواية والنقد، ولا يُشترط في ذلك موافقة جماعة من النقاد، بل يكفي صدور الحكم منه ما دام قد تحقق قبولُه بين أهل العلم في هذا الباب.

ويمكن الاستفادة أيضًا من كلام الأئمة المتأخرين، ممن اعتنى بكلام النقاد، وأدمن النظر فيه، كالذهبي، وابن عبد الهادي، وابن رجب، وابن حجر، فلهم كلمات في بعض النقاد يوضحون فيها مناهجهم، ومنزلتهم في النقد.

الإبهام النسبي:

يُقصد بالجرح المبهم النسبي تلك العبارات التي تُستخدم لتضعيف الراوي، ولكنها تكون مقارنة برواة آخرين أو بمعايير معينة دون أن تُفصّل بشكل واضح، هذا النوع من الجرح يعتمد على المقارنة النسبية، وقد لا يكون السبب المباشر للتضعيف واضحًا من العبارة نفسها كأن يكون الراوي ثقة إلا في روايته عن أحد أو بعض الرواة، أو العكس بكونه ضعيفًا لكنه ثقة فى روايته عن أحد أو بعض الرواة، أو يكون ضعيفًا في بعض حديثه دون البعض الآخر.

مثل **سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي**

اختلف فيه :

١ . ضعفه مطلقا ابن المبارك والثوري وشعبة .

٢ . لينه ابن خراش .

٣ . ضعيف في بعض حديثه دون الآخر .

٤ . وثقه ابن معين .

والراجح : أن حديثه على أربعة أقسام :

القسم الأول : إذا لم يكن شيخه عكرمة ، والراوي عنه سمع منه قديمًا ، كالثوري وشعبة وحماد بن سلمة ، فهذا القسم جيد وقد يصل إلى الصحة . وقد خرج مسلم عدة أحاديث من حديثه القديم ، وصححه الترمذي وابن خزيمة .

القسم الثاني :إذا لم يكن شيخه عكرمة ،والراوي عنه من المتأخرين ،كأبي الأحوص وإسرائيل، فهذه الدرجة حسنة؛ لأنه لما كبر تغير حفظه فأخذ يتلقن.

القسم الثالث : إذا كان شيخه عكرمة والراوي عنه قديما ، فالأقرب أنه حسن.

ورواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب ، كما ذكر ذلك علي بن المديني ، فكان يصل أحاديث عكرمة عن ابن عباس . وتكلم في روايته عن عكرمة خاصة علي بن المديني ويعقوب بن شيبة والعجلي . لكن رواية المتقدمين عنه تعتبر قوية ، لأنها قبل أن يتغير ويتلقن . وقد صحح بعض أحاديثه عن عكرمة إذا كان الراوي عنه ممن سمع منه قديما : الترمذي وابن خزيمة وابن حبان .

القسم الرابع : إذا كان الراوي عنه من المتأخرين وشيخه عكرمة ، فلا يقبل إلا إذا دلت القرائن على أنه حسن وإلا رد .[١]

---

١ (تاريخ الدوري – ٢/ ٢٣٩)، (التاريخ الكبير – ٤/ ١٧٣)، (ثقات العجلي – ٢٠٧)، (الجرح والتعديل – ٤/ ٢٧٩)، (المراسيل لابن أبي حاتم – ٨٥)، (ثقات ابن حبان – ٤/ ٣٣٩)، (الكامل لابن عدي – ٣/ ١٢٩٩)، (تاريخ بغداد – ٩/ ٢١٤)، (تهذيب الكمال – ١٢/ ١١٥)، (سير أعلام النبلاء – ٥/ ٢٤٥)، (ميزان الاعتدال – ٢/ ٢٣٢)، (الكاشف – ١/ ٤٦٥)، (من تكلم فيه وهو موثق – ٩٥)، (جامع =

ـأو يكون هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون التجريح من جهة الضعيف، مثل الزهري، وقتادة ..وغيرهم .

ومثل: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، قال عنه ابن عدي:" هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف".[1]

=

التحصيل – ٢٣٢)، (تهذيب التهذيب – ٤/ ٢٣٢)، (التقريب – ٢٥٥)، (الكواكب النيرات – ٢٣٧).

١ أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، المكي، مولى حكيم بن حزام. مُحدّث مشهور، من كبار تلامذة جابر بن عبد الله. روى عن :ابن عمر، وجابر، وطائفة. وروى عنه : مالك، وهشام الدستوائي، وشعبة، وغيرهم. روى له الجماعة، إلا أن البخاري لم يخرج له إلا مقرونًا. وثّقه :ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وعلي بن المديني، والعجلي، والذهبي، وابن حبان، وغيرهم. وضعّفه بعضهم بسبب التدليس، فقال أحمد :كأنه يُضعف، وقال الشافعي :يحتاج إلى دعامة. وقال ابن حجر :صدوق يدلس، وعدّه من المدلسين، وكان يدلس خاصةً عن جابر. واتفق الأئمة على أن حديثه يُحتج به إذا صرّح بالسماع، وقد روى عنه الثقات، واحتج به مسلم.

خلاصة حاله: ثقة مدلس، يُقبل حديثه إذا صرّح بالسماع، وتُعتبر روايته بالعنعنة، وقد احتج به مسلم ومالك، وهو من أوثق الناس عن جابر.

ينظر/ (طبقات ابن سعد – ٥/ ٤٨١)، (تاريخ الدوري – ٢/ ٥٣٨)، (تاريخ الدارمي – ١٩٧، ٢٠٣)، (التاريخ الكبير – ٨/ ٢٢١)، (ثقات العجلي – ٤١٣)، (الجرح والتعديل – ٨/ ٧٤)، (المراسيل – ١٩٣)، (ثقات ابن حبان – ٥/ ٣٥١)، (الكامل لابن عدي – ٦/ ٢١٣٣)، (تهذيب الكمال – ٢٦/ ٤٠٢)، (ميزان الاعتدال – ١/ ٤٦٠، ٤/ ٣٧)، (الكاشف – ٢/ ٢١٦)، (تذكرة الحفاظ – ١/ ١٢٦)، (جامع التحصيل – ٣٣٠)، (تهذيب التهذيب – ٩/ ٤٤٠)، (التقريب – ٥٠٦)، (مراتب المدلسين لابن حجر – ١٠٨).

ـ ومن العبارات التي تدل على تقييد الجرح قولهم فى الراوي:"هو في نفسه ثقة" و"هو صدوق في نفسه" ، و"لا بأس به في نفسه" ، "ما به بأس إذا روى عن فلان" أو "حديثه جيد إذا كان عن فلان"، "إذا حدّث عن فلان فحديثه ضعيف" أو "إذا روى عن فلان فليس بشيء".

كالأوزاعي قال عنه الإمام أحمد: ثقة، وقال: كثيرًا ما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير، أما قوله: حديث ضعيف ورأي ضعيف، فلا يريد أن حديثه ضعيفٌ بل يقصد . كما قال الذهبي . أنه يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام وفي ذلك ضعف، وليس هو في الزهري كمالك وعقيل.

وقال ابن حجر: هو في نفسه ثقة، لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع وفي روايته عن الزهري خاصة شيء، وقال: ثقة جليل.."[١]

---

١ الأوزاعي: هو عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه. قال ابن مهدي وابن عيينة: كان إماماً، وقال أبو حاتم: فقيه متبع، وقال ابن معين: ثقة من أثبت من روى عن الزهري، وقال: ما أقل ماروى عن الزهري، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا صدوقًا فاضلًا خيرًا كثير الحديث والعلم والفقه، حجة، وقال العجلي: ثقة من خيار الناس،وقال ابن حجر: من السابعة، مات سنة ١٥٧ هـ.

ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/ ٤٨٨)، سؤالات ابن الجنيد (٣٠٨، ٣٠٩)، من كلام أبي زكريا (١٢٣)، تاريخ الدارمي (٣٥٤)، بحرالدم (٢٦٤)، العلل للإمام أحمد برواية المروذي (١٥٠، ١٥١)، العلل لأحمد (٢/ ٣٤٧، ٣٩٥، ٥٤٦)، التاريخ الكبير (٥/ ٣٢٦)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦، ٢٦٧)، المراسيل (١٣٠، ١٣١)، الثقات للعجلي (٢/ ٨٣، الثقات لابن حبان (٧/ ٦٢، ٦٣)، الثقات لابن شاهين (١٤٩)، تهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٧ – ٣١٧)، التذكرة (١/ ١٧٨ – ١٨٣)، الميزان (٢/ ٥٨٠)، السّيَر (٧/ ١٠٧ – ١١٤)، الكاشف (١/ ٦٣٨)، جامع التحصيل (٢٢٥)، التهذيب (٦/ ٢٣٨ – ٢٤٢)، التقريب (٣٤٧).»

ومثله قول ابن عدي: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا إذا روى عن أبيه، عن جده، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – يكون مرسلا، لأن جده عنده محمد بن عبد الله بن عمرو، ولا صحبة له.[1]

---

١ هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني، مات سنة ثماني عشرة ومائة بالطائف.
روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام"، وغيره، والباقون سوى مسلم. اختلف كلام ابن معين فيه فقال مرة: ثقة، وقال مرة: إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب، ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب، أو سليمان بن يسار، أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء، وقال مرة: ليس بذاك، وقال مرة: روى عنه الأئمة.
وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة، وقال يحيى القطان: إذا روى عنه ثقة فهو ثقة يحتج به، وقال أبو زرعة: عامة المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، وهو في نفسه ثقة.
وقال الدارقطني: لعمرو بن شعيب ثلاثة أجداد: الأدنى منهم محمد، والأوسط عبد الله، والأعلى عمرو، وقد سمع . يعني شعيبًا . من الأدنى محمد، ومحمد لم يدرك النبي – صلى الله عليه وسلم –، وسمع من جده عبد الله، فإذا بيَّنَه وكشفه فهو صحيح حينئذٍ، ولم يترك حديثه أحد من الأئمة، ولم يسمع من جده عمرو.
وقال البخاري: رأيت أحمد، وعليا، وإسحاق، والحميدي يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، فمن الناس بعدهم؟
قال الذهبي في "الميزان": ومع هذا القول فما احتج به البخاري في "جامعه".
وقد جمع ابن حجر في "التهذيب" ما بين هذه الأقوال فقال: ضعّفه ناسٌ مطلقًا، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده فحسب، ومن ضعفه مطلقًا فمحمول على روايته عن أبيه، عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ "عن"، فإذا قال: حدثني أبي فلا ريب في صحتها، وأما رواية أبيه، عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه.
وأما الذهبي فقد توسط في الكلام عليه؛ فقال في "الميزان": قد أجبنا عن روايته عن أبيه، عن جده أنها ليست مرسلة ولا منقطعة، أما كونها وجادة، أو بعضها سماع وبعضها وجادة فهذا محل نظر، ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح؛ بل هو من =

يعني أن عمرو بن شعيب عدلٌ ضابط في ذاته، لا يُتهم بكذب، ولا بسوء حفظٍ مطلق، أي أنه ثقة من حيث العدالة والضبط باستثناء: إذا روى عن أبيه، عن جده، عن النبي "...لأن جده عنده هو محمد بن عبد الله بن عمرو، وليس له صحبة، فإذا قال: "عن جده، عن النبي ﷺ"، فالسند يكون منقطعًا (مرسلًا)، وليس متصلًا، إذ لم يدرك جده النبي ﷺ.

ومن العبارات في الجرح النسبي أيضًا قول الامام أحمد في الراوي:" لا يبالي كيف كان.."[1].

ومن يراجع كتب الرجال والتراجم يقف على عبارات كثيرة؛ اذ ليس القصد الاستقصاء.

=

قبيل الحسن.

وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق.

ينظر/ (طبقات ابن سعد . القسم المتمم – ١٢٠)، (تاريخ الدوري – ٢/ ٤٤٥)، (التاريخ الكبير – ٦/ ٣٤٢)، (ثقات العجلي –٣٦٥)، ((ضعفاء العقيلي –٣/ ٢٧٣)، (الجرح والتعديل –٦/ ٢٣٨)، (المجروحين لابن حبان – ٢/ ٧١)، (الكامل لابن عدي – ٥/ ١٧٦٦)، (تهذيب الأسماء واللغات – ١ – ٢ – ٢٨)، (تهذيب الكمال – ٢٢/ ٦٤)، (الكاشف – ٢/ ٧٨)، (ميزان الاعتدال – ٣/ ٢٦٣)، (سير أعلام النبلاء – ٥/ ١٦٥)، (من تكلم فيه وهو موثق – ١٤٥)، (تهذيب التهذيب – ٨/ ٤٨)، (التقريب – ٤٢٣).

١ قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء – ط الحديث» (٦/ ٥٦٥):«وقال أبو إسحاق الجوزجاني: قلت لأحمد بن حنبل: فابن أبي ذئب، سماعه من الزهري أعرض هو ؟ قال: لا يبالي كيف كان.قلت: كان يلينه في الزهري بهذه المقالة فإنه ليس بالمجود في الزهري.».

المبحث الثاني: أسباب الإبهام في الجرح

المطلب الأول: الأسباب العلمية

يرجع الإبهام في الجرح في بعض الحالات لأسباب علمية معتبرة، لا تُعد طعنًا في دقة منهج النقاد، ولا تُنسب إلى خلل في أصول الجرح والتعديل، وإنما تنشأ عن معوقات معرفية موضوعية تتعلق بالراوي أو بمظانّ توثيقه، **ومن أبرز هذه المعوقات:** قلة مرويات الراوي، أو اندثار مصادر ترجمته، أو عدم اشتهاره بين أهل النقد، مما يحول دون تمكّن الناقد من إصدار حكم مفصل مدعوم بدليل بيّن، فيكتفي حينئذٍ بعبارات مجملة تُفهم في ضوء واقع حال الراوي لا على جهة القطع.

أولًا: قلة مرويات الراوي :

يُعنَى علم الجرح والتعديل بتصنيف الرواة بناءً على مدى وضوح هويتهم النقدية، ويمكن من حيث التعريف والضبط أن يُقسَّموا إلى صنفين رئيسيين:

الأول: من توافرت معلومات وافية عن اسمه وصفته، وهؤلاء تتنوع أحوالهم بين التوثيق والتضعيف، وتتفاوت مراتبهم تبعًا لما أثبته النقاد من قرائن العدالة أو مظان الجرح.

الثاني: من غابت عنهم معالم التوثيق أو الوصف، لعدم ورود اسمهم صراحة، أو لعدم اشتهارهم بين النقاد، أو لندرة ما رُوي عنهم أو ما رُوي منهم، أو لغياب التزكية في حقهم من قِبَل أئمة هذا الفن، وهؤلاء يُبحث في شأنهم ضمن ما اصطلح عليه الأئمة بباب "الرواة المجهولين."

هذا الصنف الأخير يُمثّل حالة من القصور في المعلومات النقدية، ويُعد من المواضع التي يُبنى عليها كثير من أحكام القَبول والرد، نظرًا لما يرتبط به من خفاء في حال الراوي، مما يحول دون القطع بعدالته أو طعنه دون بينة، لذا سنفصل القول في بيانه وارتباطه بالسياق.

عرفه الخطيب ناسبًا تعريفه إلى المحدثين بأنه: "كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد" [١]

ولكن التدقيق في مفهوم "المجهول" ضمن منظومة علم الجرح والتعديل، لا يُعد مجرد مسألة تعريفية، بل يمثل حجر الزاوية في التمييز بين المقبول والمردود من الروايات، ذلك أن الجهالة – في حقيقتها – ترجع إلى غياب المعرفة النقدية بالراوي لدى أهل الصنعة، وهي مسألة وثيقة الصلة بعدم اشتهاره في أوساط المحدثين.

وقد سبق بيانه أن الرواة يُصنّفون بحسب وضوح أو غموض هويتهم النقدية، وأن من لم يُعرف حاله بين النقاد، أو قلّت الرواية عنه، أو لم يُوثّق من قبل إمام معتبر،يندرج في إطار الرواة الذين يُدرس حالهم تحت مسمّى "المجهول" وهذه الجهالة ليست نابعة بالضرورة من الطعن، وإنما من فقدان مقومات التزكية والاشتهار العلمي.

ويُعزّز هذا الفهم ما قرّره الخطيب البغدادي في تعريفه ، إذ نبّه على أمرين مركزيين في تعريف الجهالة:

١. أن الراوي لم يُعرف بطلب العلم في ذاته، ولا توافر له حضور علمي يستدعي اهتمام أهل الحديث به.

٢. وأن روايته لم تُعرف إلا من جهة راوٍ واحد، مما يدل على قلة نشاطه في الرواية أو ضعف صلته بالمجتمع العلمي.

ومن هنا يظهر أن مجرد الرواية عن الشخص من قِبل راوٍ واحد لا يوجب جهالته إذا كان معروفًا بطلب العلم، واشتهر عند النقاد، ولو في طبقته أو بلده فالميزان هنا ليس في العدد المجرد، وإنما في الاشتهار العلمي

١ الكفاية في قوانين الرواية (ص:١٥٠).

والتعريف النقدي؛ ولذا نوضح الترابط بين الجهالة وعدم الاشتهار في العنصر الآتي الآتي **الذي وضعته تحت عنوان:**

ثانيًا: عدم اشتهاره بين النقاد.

إن من أبرز العلامات التي تقتضي التوقف في الراوي واعتباره مجهولًا كما أوضحنا: قلّة ذكره في كتب الجرح والتعديل، وغياب أثره في مجال الرواية والتلقي، وانعدام تزكيته من قبل الأئمة المتخصصين .فهذا الخفاء في الذكر، وضعف التداول لاسمه، وعدم وجود نشاط علمي يربطه بالمعروفين من أهل الحديث، يدل دلالة ظاهرة على الجهالة.

ومن ثم، فإن حكم النقاد على راوٍ مَّا بأنه "مجهول" لا ينشأ عن جهلهم به في الواقع، بل عن عدم تحقق شروط الاشتهار العلمي الذي يمنحهم القدرة على إصدار حكم موثوق في عدالته أو ضبطه، وهذه المعايير تمثل أساسًا في نقد المتون والأسانيد، وتمييز المقبول من المردود.

وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام ابن رجب الحنبلي فقال:" والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك، ولا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه". وهذا يبين أن المعتبر في الحكم على الراوي هو مدى تداول حديثه وانتشاره في الأوساط الحديثية، لا مجرد كثرة من رووا عنه.

لكن ما المراد بـ"الاشتهار" في هذا السياق؟ يوضحه ابن رجب نفسه من خلال نقل أقوال أبي حاتم الرازي، حيث قال في إسحاق بن أسيد الخراساني[1] :" **ليس بالمشهور**"، مع أن جمعًا من المصريين قد رووا عنه، إلا أن حديثه لم يُعرف بين المحدثين ولم يتداول في مجالسهم.

١ قال المنذري في مختصر السنن (٥/ ١٠٢ – ١٠٣): «.. إسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني نزيل مصر لا يحتج بحديثه.."

وقال أبو حاتم عن راوٍ آخر:"**إنه لم ينتشر حديثه بين العلماء** "[١]. وهذا يدل على أن الاشتهار المقصود ليس اشتهار الاسم فحسب، بل اشتهار الحديث والتلقي والتوثيق.

ومن ثمّ، يُفهم من كلامهم أن الراوي قد لا يروي عنه إلا واحد، لكنه إذا كان معلومًا لدى النقاد، مشهورًا بينهم، أو وجد من وثّقه، فلا يُعد مجهولًا وإن قلّت مروياته.

ويُؤكَّد هذا الفهم بما قاله ابن حجر العسقلاني في مقدمة تقريب التهذيب حيث قرر أن:"من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول".[٢]

فقيّده بشرطين: قلة من روى عنه، وعدم وجود توثيق، مما يفيد أن وجود أحدهما لا يكفي في الجهالة.

وتزداد المسألة وضوحًا إذا نظرنا إلى صنيع صاحبي الصحيحين، فقد أخرجا في كتابيهما عن عدد من الرواة لم يُعرف عنهم إلا راوٍ واحد، ومع ذلك لم يُعدّوا مجهولين، بل يُفهم من إخراجهما أنهم موثقون، إذ إن البخاري ومسلم لا يحتجان برواية من تُجهل عدالته أو يُغمز في دينه. بل قد يُعدّ إخراج الحديث عنهم في الصحيحين من باب التوثيق الضمني، سواء كان ذلك بسبب صحة المتن من طرق أخرى، أو بسبب علمهما بحال الراوي، مما لم يصل إلينا بطريق التصريح.

---

١ ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص : ٣٧٩ . وينظر : الجرح والتعديل ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧) ، مجلس دائرة المعارف ، حيدر أباد الدكن ، ١٩٥٢، ج ٢ص : ٢١٣ .

٢ أحمد بن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ص : ٧٤ .

قال ابن الصلاح في مقدمته[1] : " قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحد ..... وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راويَ عنهم غير واحد ... وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولًا مردودًا برواية واحد عنه، والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه والله أعلم " ا.هـ

قال السخاوي :"وخص بعضهم القبول بمن يزكيه . مع رواية الواحد . أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل ، واختاره ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ، وصححه شيخنا ، وعليه يتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة أفردهم المؤلف [أي العراقي] بالتأليف" [2] .

ويقرب من هذا ما أفاده ابن عبد البر بقوله :"كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة ، حتى تتبين جرحة في حاله.."[3] **وتعقبه ابن الصلاح بقوله** :"وفيما قاله اتساع غير مرضي"[4]، إلا أن الذهبي وجه كلام ابن عبد البر ؛ فقال :"ولا يدخل في ذلك المستور ، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم"[5]، أي أن ابن عبد البر يرى أن

---

١ مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث ت الفحل (ص٢٢٧)، وانظر تعقّب الحافظ ابن كثير عليه في اختصار علوم الْحَدِيْث ١/ ٢٩٨.

٢ السخاوي ، فتح المغيث ، ج ١ / ٣١٩ .

٣ ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله النمري الأندلسي (ت ٤٦٣) ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، مكتبة التوعية ، الرباط ، ١٩٦٧ ، ج ١ ، ص : ٢٨ .

٤ ابن الصلاح ، علوم الحديث ص : ١١٥ .

٥ السخاوي ، فتح المغيث ، ج ١ ، ص : ٢٩٧ .

من عرف بصحبة العلماء ، وحمل العلم ، ثم لم ينقل فيه جرح البتة ولا روى منكرًا ؛ دل ذلك على صلاح أمره ، وأنه مذكى ضمنًا.

قال ابن رجب الحنبلي :"وقال يعقوب بن شيبة :قلت ليحيى بن معين : متى يكون الرجل معروفًا ؟ قال :إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي . وهؤلاء أهل العلم . فهو غير مجهول ، قلت : فإذا روى عن الرجل مثل سماك ابن حرب وأبي إسحاق ؟ قال : هؤلاء يروون عن مجاهيل" ، **ثم قال** :" وهذا تفصيل حسن ، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي ، الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدًا، وابن المديني يشترط أكثر من ذلك فإنه يقول فيمن يروي عنه يحيى بن أبى كثير وزيد بن أسلم معًا إنه مجهول . . . وقال فيمن روى عنه مالك وابن عيينة إنه معروف" [١] .

يتبين من تتبع أقوال النقاد فيما سبق، أن العلماء قد تنوعت آراؤهم في ذلك، ويمكن تلخيص أبرز الاتجاهات المنهجية لهم فيما يلي:[٢]

---

١ ابن رجب ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، (ت ٧٩٥) ، شرح علل الترمذي ، تحقيق د. همام سعيد ، دار المنار ، الأردن ، ط ١ ، ج ١ ص : ٣٧٨-٣٧٩ .

٢ وتفصيل ذلك ينظر : السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت ٩١١) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨، ط ٢ ، ج ١ ص : ٣١٧ ، والسخاوي ، فتح المغيث ، ج ١ ، ص : ٣١٦ ، وملا علي قاري ، شرح النخبة ، ص : ١٥٥ ، ابن حبان ، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤) ، صحيح ابن حيان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣ ، ج١ ، ص ١٥١ ،و كتاب الثقات له، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ط١ ، ١٩٧٣ ، ج ١ ، ص : ١١-١٣ باختصار وتصرف. وبحث الراوي المجهول مفهومه ، أنواعه ، أحكامه .إعداد : د. محمد سعيد حوى، المبحث الأول باختصار وبتصرف.

الاتجاه الأول: يرى أن الراوي يُعد مجهولًا ما دام لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد، فإذا شاركه آخر في الرواية عنه ارتفعت عنه الجهالة، وقد نُسب هذا الرأي إلى الإمام الذهلي.

الاتجاه الثاني :يعتبر أن مدى شهرة الراوي ومعرفته تتوقف على وفرة الرواية عنه، فكلما قلّت الرواية عنه، دلّ ذلك على خفائه، وميله إلى الجهالة، وقد ارتبط هذا القول ببعض فقهاء الحنفية، ويظهر في بعض اجتهادات الإمام أحمد، كما أشار إلى هذا المعنى ابن رجب، ناقلًا عن أبي حاتم.

الاتجاه الثالث: يركّز على منزلة من يروي عن الراوي، فإن كان من المعروفين بالضبط والعدالة (الثقات)، دلّ ذلك على أن المروي عنه معروف الحال، أما إن روى عنه من ليس من أهل التثبت أو من غير المشهورين بالتحري، فالغالب أن حال الراوي حينها لا تُعرف على وجه اليقين. ويُعزى هذا الاتجاه إلى يحيى بن معين، ويُستفاد من بعض نصوص ابن المديني.

الاتجاه الرابع :يتجه إلى أن الراوي يظل في دائرة الجهالة إذا اقتصرت روايته على من هو ضعيف أو مجهول، أو لم يكن هو نفسه يروي إلا عن أشخاص غير موثقين. وهذا المنظور يُنسب إلى ابن حبان.

الاتجاه الخامس: يجعل معيار الجهالة قائمًا على غياب أثر الراوي في العلم، فمن لم يُعرف عنه الاشتغال به أو حمله، وظل مجهول الشأن في طبقته، فإنه لا يُعد من المعروفين عند أهل الصنعة، وهذا مضمون ما ذهب إليه ابن عبد البر.

الاتجاه السادس يجمع بين أمرين: قلة من روى عنه، وعدم وجود تزكية من إمام معتبر في هذا الفن، فالراوي لا يُعرف إن لم يروِ عنه إلا واحد ولم يُوثَّق. أما إن روى عنه جماعة دون تزكية، فهو مجهول الحال، وإذا وثّقه إمام عدل، ولو لم يروِ عنه إلا واحد، خرج من حيز الجهالة. وهذا

الاتجاه هو الذي اختاره ابن القطان، وأيده ابن حجر والسخاوي، ويُفهم من منهج الخطيب البغدادي كذلك.

والخلاصة:أن أهل العلم لم يجعلوا "الوحدانية في الرواية"[١] قادحًة بمجردها، بل نظروا إلى حال الراوي في نفسه، وثقة من روى عنه، وسياق الرواية، وسائر القرائن، وبذلك، يتضح أن الجهالة لا تُبنى على ضابط واحد، بل هي أيضًا نتيجة غياب الاشتهار العلمي النقدي، كما تقدم تفصيله، ولذا كانت من الأسباب العلمية للإبهام في الجرح في كثير من الأحوال.

ثالثًا : ضياع بعض مصادر التوثيق :

يُعد الضبط من الشروط الأساسية في صحة الحديث، وقد وجد من قِبَل المحدثين عناية فائقة؛ إذ به يتم تمييز الثقة من غيره، ويُعتمد عليه في قبول الروايات وردّها، غير أن الضبط أمرٌ نسبي، قد ينفك عن بعض الثقات في بعض الأحاديث دون أن يقدح ذلك في عدالتهم أو مكانتهم الحديثية، فهو من خصائص الطبيعة البشرية التي لا تَسلم من السهو والخطأ.

ومن هنا، فإن دخول الوهم أو الغلط في بعض مرويات الثقات قد يكون سببًا لإبهام الجرح في حقهم، لا سيما عند اختلاف الروايات متنًا أو إسنادًا، مما يؤدي إلى تردّد الناقد أو تحفظه في إطلاق الحكم.

وهذا ظاهر في أحاديث جماعة من الثقات الذين وُجد في رواياتهم ما يدل على الخطأ أو التغير، فصدرت فيهم عبارات نقدية غير صريحة.

---

١ "الوحدان" وهذا يُعرف في اصطلاح أهل الحديث (أي من تفرد بالرواية عنهم راوٍ واحد)، ومن ذلك كتاب «المنفردات والوحدان»للإمام مسلم بن الحجاج القشيري.

بل إن بعض الرواة تركوا الرواية أو توقفوا عنها بسبب ضياع كتبهم التي كانت تحوي مروياتهم وأحكامهم، إلا أن بعضهم قد يحدّث من ذاكرته بما كان في تلك الكتب، مما يورث في روايته الخطأ أو الاشتباه، إذ لم يُعتمد أصلاً على حفظه.

ومن هنا، فإن من القضايا الدقيقة التي تُعاني منها كتب الجرح والتعديل وقوع الإبهام أو الغموض في الحكم على بعض الرواة، وكان من أهم الأسباب العلمية لذلك: **ضياع أو دفن الكتب الحديثية التي دُوِّنت فيها أقوال النقاد**، أو عدم وصولها بصورة تامة إلى من جاء بعدهم، مما أفضى إلى عدم اكتمال الصورة النقدية عند المتأخرين، وبالتالي صدور أحكام عامة أو محتملة لم تُفسر تفسيرًا دقيقًا.

أسباب ضياع مصادر التوثيق وأثرها على النقد[1]:

ظهرت في أوساط بعض الرواة ظاهرة دفن الكتب أو إتلافها عمدًا، وهي ظاهرة ذات آثار خطيرة على البناء النقدي في علم الحديث، وقد تنوعت الدوافع التي حملت الرواة على هذا الفعل، ومن أبرزها:

- الخوف من التحريف أو الدس في الكتب بعد وفاتهم.
- الخشية من ضعف الذاكرة أو الخرف أو العمى، مما قد يؤدي إلى الخلط أو عدم القدرة على التثبت.
- عدم وجود من يصون العلم بعدهم من الأولاد أو التلامذة، فآثروا دفن العلم حتى لا يُنسب إليهم ما لم يقولوه.

١ ولمزيد تفصيل لهذه القضية يمكن الاطلاع على بحث :"ظاهرة دفن الكتب عند الرواة، وأثرها على الراوى والرواية ، دراسة استقرائية تحليلية" د/ عادل حرب بشير اللصاصمة.

- نزعة زهد أو تصوف مفرط، حملت بعضهم على ترك الكتب بعد أداء أمانة التبليغ، كما نُقل عن بشر الحافي وسفيان الثوري.

وقد أشار أهل العلم إلى أن هذه الظاهرة أدت إلى ضياع كميات معتبرة من المرويات والأقوال النقدية، الأمر الذي انعكس سلبًا على قدرة المتأخرين تفسير بعض العبارات المجملة التي وردت عن النقاد في الرواة، بل بلغ الأمر أن كثيرًا من كبار الرواة ممن عُرفوا بالرواية والضبط أقدموا على دفن كتبهم، منهم :سفيان الثوري، شعبة بن الحجاج، عروة بن الزبير، أبو عمرو ابن العلاء، داود الطائي وغيرهم.

وقد كان الإمام أحمد ينكر دفن الكتب وكان يرى عدم جدواها، قال رحمه الله[1]: "لا أعلم لدفن الكتب معنى" حيث إن هذا التصرف – وإن حمل في طيّاته نوايا حسنة – إلا أنه أضاع على الأمة تراثًا نقديًّا بالغ الأهمية، كان يمكن أن يُحسم به كثيرٌ من مواطن الإبهام في أحكام الرواة".

ثانيًا: عدم وصول جميع روايات الجرح والتعديل عن الأئمة النقاد

يُضاف إلى ما سبق أن كثيرًا من أقوال النقاد لم تُنقل إلينا كاملة ولا من طرق متعددة، بل وصلت من خلال طرق آحاد، أو نقل بالوجادة[2]، أو اعتماد على كتب لم تكن معروفة التواتر. ويعود ذلك إلى أن كتب الجرح والتعديل الرئيسة لم تُدوَّن في الغالب إلا بعد زمن الأئمة النقاد بقرون، كما

١ تقييد العلم ص ٦٣.وانظر: «الورع – المروذي» (ص٩١) المحقق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: دار الصميعي – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

٢ «مقدمة ابن الصلاح – ت عتر» (ص١٧٨): «الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها.»

هو الحال في تصانيف الذهبي، وابن حجر، وابن أبي حاتم وغيرهم، مما فتح الباب لاحتمال الاجتزاء أو الخطأ في النقل أو فقدان بعض الروايات.

وقد نبّه على هذا الإمام الذهبي ، والحافظ ابن حجر، وغيرهم حيث أشاروا إلى أن أقوال النقاد أحيانًا تُنقل عنهم من بطون كتب مفقودة أو بطرق غير موثقة، ما يجعل الحكم على الراوي – في بعض الحالات – غير قطعي، ولا يصلح للاعتماد عليه بمفرده.

قال الحافظ الذهبي : " ليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف عليه عند من حَيَّز طلب العلم ، بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية وأخذ من شيخ لا يعي ، وتسميع لطفل يلعب ولا يفهم ، أو لرضيع يبكي ، أو لفقيه يتحدث مع حدث أو آخر ينسخ ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس ، والقارئ إن كانت له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء سواء تصحف عليه الاسم واختلط المتن ، أو كان من الموضوعات ، فالعلم عن هؤلاء بمعزل والعمل لا أكاد أراه بل أرى أمورًا سيئة ، نسأل الله العفو "[1].

وقال الذهبي أيضًا – في صدد تعقيبه على قول الحاكم إن إسحاق وابن المبارك ومحمد بن يحيى دفنوا كتبهم – قال : " هذا فعله عدة من الأئمة ، وهو دال على أنهم لا يرون نقل العلم وجادة فإن الخط قد يتصحف على الناقل وقد يمكن أن يزاد في الخط حرف فيغير المعنى ونحو ذلك ، وأما اليوم فقد اتسع الخرق وقلّ تحصيل العلم من أفواه الرجال بل ومن الكتب غير المغلوطة وبعض النقلة للمسائل قد لا يحسن أن يتهجى " [2].

١ الحافظ الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٦٧/٧ – ترجمة مسعر بن كدام – .

٢ المصدر السابق ٣٧٧/١١ .

وعن ابن دقيق العيد قوله : " وقد عظمت رغبة المتأخرين في طلب العلو ، حتى العلم كان سببًا لخلل كثير في الصنعة ، ولم يكن فيه إلا الإعراض عمن طلب العلم بنفسه بتمييزه إلى من أجلس صغيرًا ، لا تمييز له ولا ضبط ولا فهم ، طلبًا للعلوّ وتقدم السماع "[١] .

_أيضًا لقد تعرّضت بعض تصانيف الأئمة ومؤلفاتهم، ولا سيما في علم الحديث، لعمليات دسّ وتشويه، كانت سببًا من أسباب ضياع أو اضطراب بعض مصادر التوثيق المعتمدة، إذ لم تسلم كثير من المصنفات من التدخل العابث أو التحريف المقصود، حتى أصاب التشويش أقوال الأئمة الحفاظ وعباراتهم النقدية، مما أثّر على طريقة تلقي أحكامهم، وأوقع بعض اللاحقين في الوهم أو الخطأ في فهم مناهجهم، ولم تكن هذه الظاهرة عارضة، بل أخذت تتسع على مرّ العصور، حتى طالت أقوال الأئمة الحفاظ وكتبهم، مما ألقى بظلاله على أحكام النقد في بعض المواطن.

وتأتي أهمية هذه الإشكالية من وجهين **أولهما:** ما يتعلق بالأثر العلمي المباشر على التوثيق والتجريح، **وثانيهما:** ما يتصل بتحريف المناهج النقدية نفسها بفعل هذه الدسائس.

وقد أشار اللكنوي في كتابه الرفع والتكميل إلى جملة من الحالات التي ثبت فيها وقوع الدسّ في كتب الأئمة، مما يدل على أن هذا الباب يحتاج إلى دراسة مستقلة تُجلّي أبعاده، وتكشف عن أثره في تاريخ النقد الحديثي[٢].

---

١ فتح المغيث ٣/١٨-١٩ .

٢ «الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل » (ص٣٨٢). محمد عبد الحي الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: =

وقد أدى هذا الوضع إلى نقص في الطرق، وضياع للمتابعات والشواهد، بل ضعف ظاهر لبعض الروايات رغم صحتها في الأصل، وذلك بسبب غياب طرق أو أقوال كان من الممكن أن تدعم الرواية أو تعزز حال الراوي.

وعليه، فإن من مقتضيات الإنصاف في ممارسة الجرح والتعديل أن يُؤخذ هذا الواقع بعين الاعتبار، ولا سيما عند التعامل مع العبارات المجملة أو المحتملة، فلا يجوز أن تُفهم هذه العبارات على وجه القَطع ما لم تتعدد طرقها أو تتضافر معها قرائن تعضدها، كما يجب التنبّه لاحتمال ضياع بعض الأقوال أو بترها، وهو ما يُحتِّم على الباحث التحري والتثبت عند إصدار الحكم.

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية والسياسية

لا يخفى على المتأمل في منهج أئمة الجرح والتعديل أن أولئك النقاد كانوا أبعد الناس عن الخوف في قول الحق، فلا يحول دونهم سلطان، ولا تمنعهم منزلة، وقد شهدت كتب التراجم والنقد بمواقفهم الجريئة، في نقد الرجال من الخليفة إلى أدنى الناس. ومع ذلك، فإن النقاد لم يكونوا منعزلين عن واقعهم الاجتماعي والسياسي، بل كانوا جزءًا من محيط يتقلب بأهله بين القوة والضعف، والقبول والرفض، والفتنة والاستقرار.

ومن هنا، فإن الظروف المجتمعية والسياسية التي أحاطت بالنقاد قد تُلقي بظلالها أحيانًا على أحكامهم، ليس عن هوى أو تخلٍّ عن الأمانة، بل تحت ضغط بيئات يغلب عليها الانقسام، أو تغلّب فيها العلاقات والولاءات على منطق الإنصاف.

=

مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.

ومن ذلك أن الإمام البخاري _رحمه الله_: قد طلب منه أمير خراسان وهو في لده بخارى أن يحضر إليه ليسمع أولاده منه فامتنع قائلًا "في بيتي يؤتى العلم" فحاول الأمير تنفير الناس منه فلم يفلح فنفاه إلى بلدة خرتنك على فرسخين من سمرقند وهناك مرض ثم مات »[١]

وقد تطرأ أحوال تجعل الناقد في موضع حرج، إما أن يُؤمر صراحة بالسكوت عن جرح شخص بعينه، لمكانته أو لقربه من السلطان، أو يُخشى من نقده لئلا يُفسَّر الجرح على أنه عداوة شخصية أو موقف سياسي، بل قد يكون المجروح ممن التف حوله التلاميذ والمحبون، حتى صار الطعن فيه بابًا للفتنة أو سببًا للطعن في الناقد نفسه.

ومن الأمثلة البارزة على هذه الحال: **خوف بعض النقاد من الاصطدام بتلاميذ الراوي أو أتباعه،** وهو من الأسباب التي لها بُعد اجتماعي وسياسي في آنٍ واحد، إذ لم يكن بعض الرواة مجرد ناقلي حديث، بل كانوا شيوخًا لمدارس علمية، ورموزًا في مذاهب فكرية، وأحيانًا مقرّبين من أصحاب السلطان والنفوذ، فتجنّب الطعن فيهم لم يكن ضعفًا في المنهج، وإنما تحفّظًا ناتجًا عن تقدير مآلات القول، ومراعاة لما قد يترتب عليه من خصومات أو فتن.

ومن الأمثلة البليغة في ذلك :" جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال له: نكتب عن محمد بن منصور الطوسي؟ فقال: إذا لم نكتب عن محمد بن منصور فعمن؟! يقول ذلك – مرارًا–، فقال له الرجل: إنه يتكلم فيك، فقال: رجل صالح ابتلي فينا فما نعمل"[٢].

---

١ «هدي الساري» (ص٤٩٣ ط السلفية).

٢ «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٩٦). الناشر: مطبعة السنة المحمدية – القاهرة،عام النشر: ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م.

مع الإشارة إلى أن هذه الظاهرة لا تمس أصل المنهج النقدي، وإنما تكشف عن بُعد إنساني عميق في تعامل الأئمة مع واقعهم، وحرصهم على اتزان الكلمة ورعاية المصلحة، مع أداء الأمانة العلمية في حدود الطاقة والوسع.

لذا لجأ بعض النقاد إلى أساليب التلويح دون التصريح، أو التعريض دون المواجهة، أوعبّروا عن الجرح بعبارات محتملة، قد تحتمل التوهين، والتي تتسم بالتحفظ والاحتراز، ولكنها لا تُفهم إلا من أهل الصنعة.

وقد يُفَسَّر هذا التردد أو الإبهام في الجرح على أنه ضعف في المنهج النقدي، لكن الحقيقة أن كثيرًا من هؤلاء النقاد كانوا يدركون تمام الإدراك حال الراوي ، ويملكون من أدوات التقييم ما يؤهلهم للحكم عليه، غير أنهم راعوا في ذلك الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يعيشون فيه ، ووازنوا بين مصلحة العلم من جهة، ومآلات التصريح بالجرح من جهة أخرى كما بينا.

ومن الشواهد على ذلك، ما جاء عن بعض النقاد الذين كانوا يُعرضون عن التصريح بجرح بعض الشيوخ الكبار في زمانهم، لئلا يُتهموا بالحسد أو سوء القصد، أو لئلا يُؤذَوا من أتباعهم.

قال العقيلي: «سمعت علي بن عبد العزيز، يقول: سمعت يحيى الحماني، يقول لقوم غرباء في مجلسه: من أين أنتم؟ فأخبروه ببلدهم فقال: سمعتم ببلدكم أحدا يتكلم فيَّ أو يقول إني ضعيف في الحديث؟ لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فإنهم يحسدونني لأني أول من جمع المسند ، وقد تقدمتهم في غير شيء.»[1]

وهذا النوع من التورع أو الحذر، وإن لم يكن قاعدة عامة عند أئمة الجرح والتعديل، إلا أنه كان حاضرًا في بعض الأحوال، مما يجعل الباحث

١ «الضعفاء الكبير للعقيلي» (٤/ ٤١٤).

في هذا الميدان مطالبًا بقراءة الجرح في سياقه الزماني والمكاني والاجتماعي، وعدم الاقتصار على الألفاظ الظاهرة فقط.

فلو ذهب أحدٌ يتكلم في مصطلح وعُرْف ناقد ما، من غير فهم ولا تدبُّر، أو وقوف على تصريح من ذلك الناقد بمراده من ألفاظه، لخِيفَ أن يشمله قولُ الشافعي (-٢٠٤ هـ) رحمه الله:" ومن تكلَّف ما جهل، وما لم تُثْبِته معرفتُه: كانت موافقتُه للصواب؛ إنْ وافقه من حيثُ لا يعرفه؛ غيرَ محمودةٍ، والله أعلم، وكان بخطئِه غيرَ معذورٍ، إذا ما نطق فيما لا يُحيط علمُه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه." [١]

المطلب الثالث: الأسباب المنهجية

تحرُّج بعض النقاد من التصريح بالجرح الصريح بدافع الورع العلمي.

في بعض الأحيان قد يتجنب النقاد التصريح بالجرح الصريح في الراوي لأسباب تتعلق بالورع العلمي مخافة الزلل حيث لا تتوافرالأدلة الكافية لتحديد حال الراوي بدقة، نجد أن العلماء قد يتجنبون الجرح الصريح في الراوي لأنهم يتخوفون من الوقوع في الخطأ أو الظلم عندما يصدرون حكمًا قاسيًا على الراوي دون أن تتوافر لديهم أدلة قطعية أو واضحة.

كما أن بعض العلماء كانوا يعتقدون أن الاتهام بالضعف قد يضر بمكانة الراوي الاجتماعية أو العلمية، ويثير الخلافات بين العلماء.

لذلك، فقد اختاروا أن يسكتوا عن بعض الحالات أو يكتفوا بعبارات غير قاطعة، مما ساهم في إبهام بعض الأحكام المتعلقة بحال الراوي.

---

١ الرسالة: ص: ٥٣.

قال موسى بن هارون: "استخرت الله سنتين حتى تكلمت في المعمري، وذلك أني كتبت معه في الشيوخ، وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت: من أين أتى بها.»[1]

إحدى الأسباب الرئيسة لهذا التحفظ تكمن في الورع العلمي، وهو شعور بعض النقاد بعدم الارتياح أو الحذر من إصدار حكم جازم على الراوي خشية الوقوع في الخطأ أو الظلم، فقد كان بعض العلماء يتجنبون الجرح الصريح في حالات معينة، ليس فقط لأن الأدلة لم تكن كافية، بل خوفًا من تأثير ذلك على سمعة الراوي أو تلاميذه.

"وقد سئل علي بن المديني عن أبيه؟ فقال: اسألوا غيري، فقالوا: سألناك فأطرق ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدين أبي ضعيف "[2]

«وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال، يقرن معه آخر إذا روى عنه»[3]

وفي بعض الأحيان كان العلماء يعتقدون أن الحكم على الراوي بالضعف قد يؤدي إلى تصدع العلاقات العلمية أو الاجتماعية، أو قد يكون ذلك مصدرًا للخلافات بين العلماء أو المتعلمين.

كما أن الورع العلمي كان يحمل بعض النقاد على التحفظ في إطلاق الجرح، خصوصًا إذا كان الراوي من أصحاب المراتب العالية أو كان له تأثير اجتماعي أو علمي، وكان قد تتابع عليه التوثيق من بعض الأئمة المشهورين. لذا، فإن الورع والتورع في علم الجرح قد يساهم في إخفاء الجرح

---

١ «سير أعلام النبلاء – ط الحديث» (١٠/ ٥٠٦) .

٢ «المجروحين لابن حبان ت زايد» (٢/ ١٥).

٣ «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٥٦)

في بعض الحالات أو إبقائه غامضًا، مما يستدعي فهمًا أعمق لتأثير هذا الورع في عملية نقد الحديث وتقييم الرواة.

وغاية المرام في هذا المقام أن المنهج النقدي عند المحدثين منهج علمي موضوعي غاية في الموضوعية، فيه من الحيطة والتثبت مالا يخطر على بال بشر، كل ذلك خدمة لسنة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام وصيانة لها من الكذب والخطأ تحقيقًا لوعده سبحانه وتعالى بحفظ وحيه، حيث قيضتهم العناية الإلهية ليقوموا بهذا الواجب ففعلوا، فها نحن اليوم نقرأ حديث رسول الله ﷺ غضًّا طريًّا كأننا سمعناه عنه مباشرةً.

الخاتمة

يُمثّل موضوع الإبهام في ألفاظ التجريح ميدانًا نقديًّا قلّ من تناوله على نحو تفصيلي وتحليلي مستقل، رغم حضوره البارز في منهج النقاد المتقدمين.

وقد أثبتت الدراسة أن هذه الألفاظ لا تعبّر عن قصور أو تردد من الناقد، بل تعكس في كثير من الأحيان دقةً علمية، ومراعاةً لاعتبارات تتجاوز الجانب الظاهري في الحكم.

ومن خلال استقراء موارد الجرح المبهم ومواطن استعماله، اتّضح أن النقاد لم يكونوا على نسق واحد في استخدامهم تلك الألفاظ، بل اختلفت مناهجهم تبعًا لطبيعة المدرسة الحديثية التي ينتمون إليها، أو بحسب المقام الذي يرد فيه الجرح.

وقد برز من البحث أن التعامل مع هذه الألفاظ ينبغي أن يقوم على تحليل عميق لبيئة الناقد، ومقاصده، ومجموع أحكامه، لا على ظاهر العبارة فقط. وعليه، فإن استثمار الألفاظ المبهمة في التوثيق أو التضعيف يظلّ دقيقًا يحتاج إلى منهجية رصينة، تُمكّن الباحث من فهم السياق النقدي دون تعسف أو تجريد.

النتائج :

١. الإبهام في ألفاظ الجرح ظاهرة نقدية مركّبة، لا يمكن اختزالها في الغموض فقط، بل هي جزء من أدوات المحدث في التعبير عن التردد أو التوازن النقدي أو مراعاة المقام.
٢. اتضح أن الجرح المبهم ليس دائمًا دليل ضعف، بل قد يكون مؤشّرًا على وجود خلل غير بالغ حد السقوط، وهو ما يتطلب قراءة متأنية لسياق العبارة.

٣. التمييز بين الأنواع الثلاثة للإبهام (اللفظي والسياقي والنسبي) يُعدّ مدخلًا مهمًّا لفهم طبائع ألفاظ الجرح وكيفية التعامل معها.
٤. تختلف دلالة اللفظ المبهم باختلاف المدرسة النقدية (كمدرسة ابن معين، أو ابن عدي، أو ابن حبان)، مما يستدعي فقهًا بمنهج كل ناقد على حدة.
٥. الألفاظ المجملة تحمل في طيّاتها منظومة قيمية ونقدية تعكس تحفّظ الناقد، أو سعيه إلى عدم الإضرار بالرواة مع الإشارة إلى ما يراه خللًا.
٦. يُعدّ إغفال السياق أو الاعتماد على ظاهر اللفظ المبهم من أسباب التسرع في الحكم، وهو ما يظهر عند بعض الباحثين المعاصرين.

التوصيات :

١. ضرورة إفراد دراسات مستقلة لكل نوع من أنواع الإبهام الثلاثة، للوقوف على نماذجه الدقيقة وتحليل سياقاته ضمن المدرسة النقدية المعتمدة.
٢. إنشاء قاعدة بيانات رقمية لألفاظ الجرح المبهمة مع شروحها وسياقاتها عند كبار النقاد، تكون مرجعًا للباحثين وطلبة الدراسات العليا.
٣. توجيه الباحثين إلى أن استعمال النقاد لألفاظ الجرح المبهم لا يُعدّ دائمًا نقصًا في المنهج، بل هو في أحيان كثيرة صورة من صور الاحتياط العلمي.
٤. التأكيد على أهمية مقارنة المرويات بالروايات المتصلة بالراوي محل الجرح، للكشف عن أثر الحكم المبهم في سلسلة النقل.
٥. اعتماد منهج الموازنة بين أقوال النقاد مع مراعاة دقة العبارة وسياقها، والامتناع عن استخلاص نتائج قطعية من ألفاظ مجملة دون ضوابط
٦. التوسع في فهم التأثيرات الاجتماعية والسياسية: من المهم أن يُعطى اهتمام أكبر للدراسة العميقة للعوامل الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على الجرح والتعديل، هذا يشمل دراسة التفاعلات بين العلماء في فترات

معينة وكيفية تأثير علاقاتهم الشخصية والاجتماعية على قراراتهم النقدية.

_في النهاية، فإن فهم الجرح المبهم في علم الحديث يتطلب موازنة بين الدقة العلمية والوعي بالظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة، مع التأكيد على ضرورة استمرار البحث والتطوير في هذا المجال لضمان الوصول إلى تقييمات أكثر دقة ووضوحًا للرواة وأحاديثهم.

أهم المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢-أبو الحسين ، أحمد بن فارس ، (ت ٣٩٥) ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا طبعة ولا تاريخ .

٣-ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ، (ت٧١١) لسان العرب ، دار صادر ، بيروت بلا طبعة ولا تاريخ .

٤-الزمخشري ، جار الله أبو القاسم ، (ت ٥٣٨) ، أساس البلاغة ، دار المعرفة ،بيروت ، ط١، ١٩٨٢ .

٥-البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب ، (ت ٤٦٣) ، الكفاية في قوانين الرواية ، منشورات المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ط ٢ ، بلا تاريخ .

٦-ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان الشهرزوري (ت ٦٤٣) ، علوم الحديث ، تحقيق : محمد راغب الطباخ ، دار الحديث ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ .

٧- والسخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢) ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

٨-ابن رجب ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، (ت ٧٩٥) ، شرح علل الترمذي ، تحقيق د. همام سعيد ، دار المنار ، الأردن ، ط ١ .

٩- ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، تهذيب التهذيب ، مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ط١، ١٣٢٥.

١٠-أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) ، تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا، ط ٢ ،١٩٨٦ .

١١- مُلاّ علي قاري (ت ١٠١٤) شرح نخبة الفكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا طبعة ، ١٩٧٨ .

١٢-التهانوي ، ظفر أحمد العثماني (ت١٣٩٤) ، قواعد في علوم الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٣ ، ١٩٧١ .

١٣-ابن حبان ، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤) ،كتاب الثقات ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ط١ ، ١٩٧٣ .

١٤-ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله النمري الأندلسي (ت ٤٦٣) ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، مكتبة التوعية ، الرباط ، ١٩٦٧ .

١٥-الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) ، الموقظة في علم مصطلح الحديث بعناية:عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، بحلب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ.

١٦- أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١.

١٧-الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير ، (ت ١١٨٢) توضيح الأفكار لمعاني الأنظار ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ط١ ، ١٣٦٦ .

١٨-السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت ٩١١) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ١٩٧٨.

١٩- ابن حبان ، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤) ، صحيح ابن حيان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣ ، ج١ .

٢٠- ابن كثير ، (ت٧٧٤) اختصار علوم الحديث ، شرح وتحقيق أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
٢١-ابن الوزير ، محمد بن إبراهيم (ت٨٤٠) معاني تنقيح الأنظار ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث ، بيروت، ط١ ، ١٣٦٦ ، مطبوع مع توضيح الأفكار .
٢٢-سيف الدين الآمدي علي بن محمد ، (ت٦٣١) ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ،١٩٨٣، ج٢.
٢٣- الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة
٢٤-الشافعي ، محمد بن إدريس (ت:٢٠٤) كتاب الرسالة ، تحقيق أحمد شاكر ، مصر، بلا تاريخ.
٢٥- نور الدين عتر ، معاصر ، منهج النقد في علوم الحديث ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٣ ، ١٩٩٧

References :

1- alquran alkarim.

2-'abu alhusayn , 'ahmad bin faris , (t 395) , muejam miqayis allughat , tahqiq eabd alsalam harun , dar alkutub aleilmiat , bayrut , bila tabeat wala tarikh .

3-abn manzur, 'abu alfadl jamal aldiyn , (ta711) lisan alearab , dar sadir , bayrut bila tabeat wala tarikh .

4-alzamakhsharii , jar allah 'abu alqasim , (t 538) , 'asas albalaghat , dar almaerifat ,bayrut , ta1, 1982 .

5-albaghdadi , 'abu bakr 'ahmad bin ealiin alkhatib , (t 463) , alkifayat fi qawanin alriwayat , manshurat almaktabat aleilmiat , almadinat almunawarat , t 2 , bila tarikh .

6-abn alsalah , 'abu eamrinw euthman alshahrazuri (t 643) , eulum alhadith , tahqiq : muhamad raghib altabaakh , dar alhadith , bayrut , t 2 , 1984 .

7- walsakhawi , shams aldiyn muhamad bin eabd alrahman (t 902) , fath almaghith sharah 'alfiat alhadith , dar alkutub aleilmiat , bayrut , t 1 , 1983 .

8-abn rajab , eabd alrahman bin 'ahmad bin rajab , (t 795) , sharh ealal altarmadhi , tahqiq du. humam saeid , dar almanar , al'urduni , t 1 .

9- abn hajar aleasqalanii (t 852) , tahdhib altahdhib , majlis dayirat almaearif alnizamiat , alhind , ta1, 1325.

10-'ahmad bin hajar aleasqalanii (ta852) , taqrib altahdhib , tahqiq muhamad eawaamat , dar alrashid , surya, t 2 ,1986 .

11- mula ealiu qari (t 1014) sharh nukhbat alfikr , dar alkutub aleilmiat , bayrut , bila tabeat , 1978 .

12-alatahanwiu , zafar 'ahmad aleuthmanii (t1394) , qawaed fi eulum alhadith , tahqiq eabd alfataah 'abu ghudat , maktabat almatbueat al'iislamiat , halab , t 3 , 1971 .

13-abin huban , muhamad bn hibaan albastii (t 354) ,ktab althiqat , majlis dayirat almieaarif aleuthmaniat , ta1 , 1973 .

14-abn eabd albiri , yusif bin eabd allah alnamirii al'andalusii (t 463) , altamhid lima fi almuataa min almaeani wal'asanidi, tahqiq mustafaa bn 'ahmad alealwii , maktabat altaweiat , alribat , 1967 .

15-aldhahabi , shams aldiyn muhamad bin 'ahmad (t 748) , almuaqizat fi eilm mustalah alhadith bieinayati:eabd alfataah 'abu ghudat , maktab almatbueat al'iislamiat , bihalab , t 1 , 1405 hi.

16- 'ahmad bin hajar aleasqalanii (t 852) , nuzhat alnazar sharh nukhbat alfikr , dar alkutub aleilmiat , bayrut , ta1 , 1981.

17-alsuneani , muhamad bn 'iismaeil al'amir , (t 1182) tawdih al'afkar limaeani al'anzar , tahqiq muhamad muhi aldiyn eabd alhamayd , dar 'iihya' alturath alearabii , bayrut ta1 , 1366 .

18-alsiuti eabd alrahman bin 'abi bakr , (t 911) tadrib alraawi sharh taqrib alnawawi , tahqiq eabd alwahaab eabd allatif , dar alkutub aleilmiat ,bayrut , 1978.

19- abn hibaan , muhamad bn hibaan albastii (ta354) , sahih abn hayaan , tahqiq shueayb al'arnawuwt , muasasat alrisalat , bayrut , ta3 , 1993 , ji1 .

20- abn kathir , (t774) akhtisar eulum alhadith , sharh watahqiq 'ahmad shakir , dar alkutub aleilmiat , bayrut, ta1, 1983.

21-abin alwazir , muhamad bin 'iibrahim (ta840) maeani tanqih al'anzar , tahqiq muhamad muhi aldiyn eabd alhamayd , dar 'iihya' alturath , bayrut, ta1 , 1366 , matbue mae tawdih al'afkar .

22-sayf aldiyn alamdi ealiin bin muhamad , (ta631) , al'iihkam fi 'usul al'ahkam , dar alkutub aleilmiat , bayrut , tu2 ,1983, ji2.

23- aldhahabi , 'abu eabd allah muhamad bn 'ahmad aldhahabi (t 748) , mizan aliaetidal fi naqd alrijal , tahqiq eali muhamad albijawi , dar almaerifat , bayrut, bila tarikh wala tabea

24-alshaafieiu , muhamad bin 'iidris (t:204) kitab alrisalat , tahqiq 'ahmad shakir , masra, bila tarikhin.

25- nur aldiyn eatr , mueasir , manhaj alnaqd fi eulum alhadith , dar alfikr , dimashq , t 3 , 1997

فهرس الموضوعات

ملخص البحث.....١٩٨

المقدمة.....٢٠١

إشكالية البحث.....٢٠٣

أسئلة البحث.....٢٠٣

أسباب اختيار الموضوع.....٢٠٣

أهداف البحث.....٢٠٤

الدراسات السابقة.....٢٠٤

المنهج العلمي المستخدم في البحث.....٢٠٥

أنواع الجـــرح.....٢١٢

الجرح المبهم.....٢١٢

الجرح المفسَّر.....٢١٢

الجرح المجمل.....٢١٥

الإبهام اللفظي.....٢١٧

دلالة الإبهام اللفظي.....٢١٧

خصائص الإبهام اللفظي.....٢١٨

الإبهام السياقي.....٢٢٧

الإبهام النسبي.....٢٥٣

الخاتمة.....٢٧٧

النتائج.....٢٧٧

التوصيات.....٢٧٨

أهم المصادر والمراجع.....٢٨٠